مَنْهَجُ التَّحَرِّى وَالإِنْصَافِ عِنْدَ أَئِمَّةِ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ فِى نَقْدِ الرُّوَاةِ

الدكتور

محمد إسماعيل محمد الديهي

الأستاذ المشارك بقسم القرآن الكريم والدارسات الإسلامية

كلية العلوم والآداب – جامعة طَيْبَةَ – المدينة المنورة

تخصص الحديث وعلومه – كلية أصول الدين جامعة الأزهر – القاهرة

من ٨٣١ إلى ٨٨٢

مُقَدِّمَة

الحمد لله وَلِيِّ الحمد والتوفيق، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ الهادى إلى أقوم طريق، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد

فعلمُ الجرح والتعديل من أخطر العلوم؛ إذ إنه البوابة التى يمر من خلالها رواة السنة النبوية ومروياتهم، فهو خادم لكل العلوم – الحديث، والفقه، والتفسير، والقراءات، واللغة ... – وحاكم عليها فى الوقت نفسه. وعليه فقد خضع جهابذته إلى متابعة شديدة وغربلة لأحكامهم الصادرة ووضعها تحت مجهر النقد والتقييم من بعضهم لبعض، ومن غيرهم ممن لهم دراية بذلك الفن فالفَوهَا (أحكامهم) تتسم بالدِّقة والتحرى والإنصاف والعدل؛ حتى ولو على أنفسهم فى الأعم الأغلب، فالعصمة عنهم منتفية، وغايتهم فى ذلك حماية النُّصوص المقدسة من التزوير والوضع والتحريف والتغيير ... مستخدمين فى عملهم هذا ميزان الاعتدال الذى راعى المنهج المنضبط فى الجَرح والتعديل، فإذا ما عُثر من شخص على ما يُسقط عدالته من كذب أو فسق أو تدليس أو نحوها؛ طرح حديثه ولا كرامة، وفى المقابل تُقبل رواية أصحاب الأهواء طالما كانوا صادقين.

هذا وغيره صدر عن منهجٍ علمى رصينٍ لا مجال فيه للتَّخَرُص، أو المكاشفة، أو الرؤى المنامية، أو العلم اللَّدنى، أو التأويلات.

أهمية وسبب اختيار موضوع البحث:

١ – رَفْعُ الملَامِ عَنِ الأَئِمَّةِ الأَعْلَامِ مما اتهموا به من: اتباع الهوى، والتعصب، والاعتساف فى حكمهم على الرواة.

٢ – أن منهج الإِنْصَافِ والتَّحَرِّى عند علماء الجرح والتعديل بلغ الغاية فى الكمال، فهو مثال للاحتذاء والتطبيق.

٣ – الوقوف على الأسباب المانعة من الإنصاف والتَّحرى حتى يمكن الوقاية منها واجتنابها.

٤ – قِلَّةُ الدراسات السابقة حول هذا الموضوع، فأحببت أن أسهم بجهدى المتواضع فى الذود عن حياض هذا العلم.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسات مستقلة تحمل هذا الاسم، وإن كانت هناك دراسات أخرى تحمل هذا المعنى، مثل:

١ – ميزان الاعتدال فى نقد الرجال للإمام شمس الدِّين الذهبى (المتوفى: ٧٤٨هـ) قال الذهبى فى مقدمة الميزان: ولا أذكر فى كتابى أحدًا من الأئمة المتبوعين لجلالتهم ... فإن ذكرت أحدًا منهم فأذكره على الإنصاف. ثم ذكر أنه ذكر كل من تُكُلِم فيه من الثقات بلا حجة ليذب عنهم.

٢ – لسان الميزان للعلامة أحمد بن على بن حجر العسقلانى (٨٥٢ هـ) وموضوع الكتاب كأصله (ميزان الاعتدال) مع التعقيب والاستدراك، والزيادة على ما فى الميزان.

٣ – كل كتب التراجم التى ذكرت فى الراوى كل ما قيل فيه بقصد التحرى والإنصاف ... إلى آخر ذلك.

منهجى فى البحث:

١ – استخدمت المنهج الوصفى التحليلى الذى يقوم على استقراء المادة العلمية المعتمدة على نصوص أئمة الجرح والتعديل، ومقارنتها، ثم أتبع كل قضية بأقوال الأئمة فى هذا الشأن، لأن أقوالهم قواعد محكمة.

٢ – أخرج الأحاديث بعزوها إلى مصادرها مع الحكم عليها فى غير الصحيحين، وما التزمت صحته من العلماء.

٣ – قدمت مصطلح التحرى فى العنوان على مصطلح الإنصاف؛ لأن الإنصاف هو ثمرة عملية التحرى والتفتيش.

٤ – أُميز كلامى بقولى: قلت.

خطة البحث:

وتشتمل على: تمهيد، ومطلبين، وخاتمة.

التمهيد؛ ويشمل:

مقدمة البحث، وأهميته، وسبب اختياره، والدراسات السابقة، وخطته، والتعريف بالمصطلحات.

المطلب الأول:

الضوابط التى وضعها علماء الجَرح والتعديل لتحقق التَّحرى والإنصاف فى الحكم على الرواة، وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول:

الضوابط الأخلاقية والنفسية التى ينبغى توافرها فى المجرح والمعدل لتحقق العدل والإنصاف.

الفرع الثانى:

الضوابط العملية التى ينبغى أن يتمتع بها المجرح والمعدل لتحقق العدل والإنصاف .

الفرع الثالث:

نموذجان تطبيقيان لمنهج التحرى والإنصاف (الإمام الشافعى، والإمام مالك).

المطلب الثانى:

المعوقات المانعة للجارح والمعدل من تطبيق منهج التحرى والإنصاف. وفيه فرعان:

الفرع الأول:

معوقات خاصة بالجارح والمعدل تمنعه من تحقيق منهج التحرى والإنصاف.

الفرع الثانى:

معوقات خارجه عن الجارح والمعدل تسبب فيها المحيط الخارجى .

الخاتمة:

وتشمل: أهم النتائج، وأهم التوصيات.

ثم ذكرت بعد ذلك: أهم الكتب والمراجع.

أولًا: التمهيد

التعريف بالمصطلحات

١- المَنْهج: الطريق الواضح المستقيم. والنَّهج : الطريق الواضح، وأَنْهَجَ الطريقُ، استبانَ وصار نَهْجًا واضحًا [١].

٢- التَّحرى: أَصله الِاجْتِهَاد فِى إِصَابَة المَقْصد يُقَال تحرى يتحَرَّى تحريًا [٢]، ومنه قوله تعالى: " فَأُوْلَئكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا "[٣]. قَالَ الهَرَوِى: أَى قَصَدُوا طَرِيقَ الحَقِّ وَاجْتَهَدُوا فِى طَلَبِهِ [٤].

٣- الإنصاف: نقيض الظُّلم، وَهُوَ إِعْطَاء الحق على التَّمام، وأصل الإنصاف أن تعطيه نصف الشيء وتأخذ نصفه من غير زيادة ولا نقصان... والعدل يكون فى ذلك وفى غيره [٥].

٤- الجَرحُ فى اللغة: الجُرح بالضم: يكون فى الأبدان بالحديد ونحوه. والجَرح بالفتح: يكون باللسان فى المعانى والأعراض ونحوها [١]. والمعنى الثانى هو المراد.

---

(١) الصحاح للجوهرى

(٢) تفسير غريب ما فى الصحيحين البخارى ومسلم، لمحمد بن فتوح الحَميدى، ت: الدكتورة: زبيدة محمد سعيد عبد العزيز الناشر: مكتبة السنة – القاهرة – مصر، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م. ص ٩٣

(٣) سورة الجن من الآية ١٤

(٤) الغريبين فى القرآن والحديث، لأبى عبيد أحمد الهروى (المتوفى ٤٠١ هـ) ت: أحمد فريد المزيدى، مكتبة نزار مصطفى الباز – السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ ١٩٩٩ م. ٤٣١/٢

(٥) معجم الفروق اللغوية، لأبى هلال العسكرى (ت:٣٩٥) الناشر: مؤسسة النشر الإسلامى التابعة لجماعة المدرسين بـ «قم» الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ ٨٠/١

٥- فى الاصطلاح: وصف الراوى فى عدالته أو ضبطه بما يقتضى تليين روايته أو تضعيفها أو ردَّها [٢].

٦- التعديل فى اللغة: التسوية. وتقويم الشئ وموازنته بغيره [٣].

٧- فى الاصطلاح: وصف الراوى فى عدالته وضبطه بما يقتضى قبول روايته [٤].

وكلمة (التعديل) تعنى الحكم بعدالة الراوى، لكن العلماء استعملوها بمعنى (التوثيق) وهو الحكم بعدالة الراوى وضبطه، وهذا أصل فى قبول الخبر.

٨- نقَد الشَّئ: بيَّن حسنَه ورديئه، أظهر عيوبه ومحاسنه " لا يُبصر الدينارَ غيرُ الناقدِ: لا يبصر حقيقة الأمر إلا الخبير به، ونقد النَّاسَ: أظهر ما بهم من عيوب " [٥].

بعد عرض هذه التعريفات يمكن أن أضع تعريفًا جامعًا لمفردات عنوان البحث مركبة، فأعرفه بأنه :

قَصْدُ الجَارِحِ وَالمُعَدِّلِ طَرِيقَ الحَقِّ وَالاجْتِهَاد فِى طَلَبِهِ، مَعَ إِعْطَائِهِ الحَقَّ تَامًّا فِيمَنْ جَرَّحَهُ أَوْ عَدَّلَهُ بِبَيَانِ صَوَابِهِ وَخَطَئِهِ.

---

(١) تاج العروس ١٣٠/٢ مادة (جرح) قال الزَّبيْدى: "هذا هو المتداول بينهم وإن كانا فى أصل اللغة بمعنى واحد".

(٢) قال ابن الأثير: "الجرح: وصفٌ؛ متى التحق بالراوى والشاهد سقط الاعتبار بقوله وبطل العمل به". جامع الأصول ١٢٦/١

(٣) الوسيط فى علوم ومصطلح الحديث ص ٣٨٥ وانظر: لسان العرب ٤٣٢/١١ مادة (عدل).

(٤) المختصر فى علم رجال الأثر ص ٤٣

(٥) معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عمر وآخرون، الناشر: عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ ٢٢٦٤/٣

المطلب الأول

الضوابط التى وضعها علماء الجَرح والتعديل لتحقق التَّحرى والإنصاف فى الحكم على الرواة

لا ريب أن علماء الجرح والتَّعديل وضعوا ضوابط تقوم على التتبع الدَّقيق لكافة مرويات الراوى بقصد محاكمتها للمنهج العلمى لأهل هذا الفن للوصول إلى الحق والعدال فى هذا الراوى وغيره. قَالَ أَبُو حَاتِم ابن حبان– رَضِى الله عَنْهُ–: لسنا مِمَّن يُوهم الرُّعَاع مَالا يستحله وَلَا مِمَّن يَحِيف بالقدح فِى إِنْسَان وَإِن كَانَ لنا مُخَالفًا بل نعطى كل شيخ حَظه مِمَّا كَانَ فِيهِ ونقول فِى كل إِنْسَان مَا كَانَ يسْتَحقّهُ من العَدَالَة وَالجرْح [١].

الفرع الأول

الضوابط الأخلاقية والنفسية التى ينبغى توافرها فى المجرح والمعدل لتحقق العدل والإنصاف

أ) ضرورة تَحلى الجَارِح والمعدل بالعلم والتقوى والوَرع فى نفسه

العلم أولًا:

وقصدت هنا بالعلم أولًا: أن التقوى وحدها من دون علم غير كافية؛ لأن العلم بأسباب الجرح والتعديل وأحوال الرواة هو الرَّكيزة الأولى فى عمل الجارح والمُزكي. وقد أَلمَحَ البخارى إلى ذلك فى كتاب العلم، فقال: بَابٌ: (العِلْمُ قَبْلَ القَوْلِ وَالعَمَلِ)

---

(١) الثقات لابن حبان، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ ١٩٧٣م. ٦٤٦/٧

ثم عَلَّلَ ذلك بقوله: لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: "فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" (محمد: ١٩) فَبَدَأَ بِالعِلمِ [١].

قَالَ ابن المُنيرِ أَرَادَ بِهِ أَنَّ العِلْمَ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ القَوْلِ وَالعَمَلِ فَلَا يُعْتَبَرَانِ إِلَّا بِهِ فَهُوَ مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِمَا لِأَنَّهُ مُصَحِّحٌ لِلنِّيَّةِ المُصَحِّحَةِ لِلْعَمَلِ فَنَبَّهَ المُصَنِّفُ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى لَا يَسْبِقُ إِلَى الذِّهْنِ مِنْ قَوْلِهِمْ إِنَّ العِلْمَ لَا يَنْفَعُ إِلَّا بِالعَمَلِ تَهْوِينُ أَمْرِ العِلْمِ وَالتَّسَاهُلُ فِي طَلَبِهِ [٢].

وقد أوقف عبد الحى اللكنوى قبول الجرح والتعديل حتى يكون الجرح والتعديل صادرًا من عالم بهما وبأسبابهما، فقال: ويشْتَرط فِي الجَارِح والمعدل العلم وَالتَّقوى والورع والصدق ... وَمَعْرِفَة أسباب الجرْح والتزكية وَمن لَيْسَ كَذَلِك لَا يقبل مِنْهُ الجرْح وَلَا التَّزْكِيَة [٣].

وهو قول تاج الدين السبكى[٤]، وابن حجر العسقلانى[٥]، وغيرهما. قَالَ التَّاج السُّبْكِي: من لَا يكون عَالِمًا بأسبابهما أَى الجرْح وَالتَّعْدِيل لَا يقبلُونَ مِنْهُ لَا بإطلاق وَلَا بتقييد[٦].

---

(١) صحيح البخارى ٢٤/١ المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ

(٢) فتح البارى شرح صحيح البخارى لابن حجر، الناشر: دار المعرفة بيروت ١٣٧٩ رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقى ١٦٠/١

(٣) الرفع والتكميل فى الجرح والتعديل، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط: ٣، ١٤٠٧هـ ص ٦٧

(٤) عبد الوهاب السبكى، نسبة إلى (سُبْك) قرية بمصر (ت: ٧٧١) راجع: معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٢٢٥/٦

(٥) أحمد بن على بن حجر العسقلانى المصرى الشافعى (ت: ٨٥٢)

(٦) الغيث الهامع شرح جمع الجوامع للسبكى، شرح زين الدين العراقى، المحقق: محمد تامر حجازى، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م،٤٥٦/١

وعليه فلا يَسْلم للمُجرح جرحه أو يعتبر به، وهو فاقد للعلم والصلاح والورع الذى يحجزه عن السَّرَفِ والوقوع فى جرح الرواة بغير علم.

وليتحقق الجارح والمزكى بالعلم ويصير جهبذًا لابد له من سُبل يسلكها منها :

١- إدمان الطّلب – طلب العلم .

٢- الفحص عَن الشَّأْن – أسباب ووسائل الجرح والتعديل .

٣- كَثْرَة المذاكرة والسَّهر

٤- التيقظ والفهم .

٥- التَّقْوَى وَالدّين المتين.

٦- الإنصاف.

٧- التردد إِلَى العلمَاء.

٨- التحرى والإتقان.

يقول الذهبى عقب ذكره لهذه الوسائل والسُبل: وَإِلَّا تفعل:

فَدَعْ عَنْكَ الكِتَابَةَ لَسْتَ مِنْهَا .:. وَلَو سَوَّدتَ وَجْهَكَ بِالمِدَادِ

قال الله تعالى: "فَاسْأَلوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ" (النحل:٤٣) فإن آنست يا هذا من نفسك فهمًا وصدقًا ودينًا وورعًا وإلا فلا تَتَعَنَّ [(١)].

التقوى والورع والصلاح ثانيًا وتاليًا للعلم:

ودليله من ناحيتين:

الأولى: تَحقق الجارح والمعدل بالتقوى والورع بلا علم لا يقبل منه جرحه ولا تعديله لأنه ليس من أهل هذا الشأن.

قال مالك: قَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: إِنَّ هَذَا العِلْمَ دَيْنٌ فَانْظُروا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ، لَقَدْ أَدْرَكْتُ سَبْعِينَ مِمَّنْ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَمَا أَخَذْتُ عَنْهُمْ شَيْئًا، وَإِنَّ

(١) تذكرة الحفاظ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، ١٠/١

أَحَدَهُمْ لَوِ ائْتُمِنَ عَلَى بَيْتِ مَالٍ لَكَانَ أَمِينًا إِلَّا أَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا مِنْ أَهْلِ هَذَا الشَّأْنِ، وَيَقْدَمُ عَلَيْنَا الزُّهْرِى وَهُوَ شَابٌّ (١)، فَنَزدَحِمُ عَلَى بَابِه (٢).

وقال أيضًا: أدركت بهذه البلدة أقوامًا لو استسقى بهم القَطْر لسُقوا، قد سمعوا العلم والحديث كثيرًا ما حدثت عن أحد منهم شيئًا لأنهم كانوا ألزموا أنفسهم خوف الله والزهد، وهذا الشأن يعنى الحديث والفتيا يحتاج إلى رجل معه تقى وورع وصيانة وإتقان وعلم وفهم، فيعلم ما يخرج من رأسه وما يصل إليه غَدًا (٣).

الثانية: التقوى والورع ليسَا سبيلًا لطلب العلم؛ لكنهما يصاحبانه :

التقوى والعلم صنوان متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر لكن فى ميدان التحرى والإنصاف لا يقبل الجرح والتعديل القائم على تحقق التقوى فحسب. وإن كان هذا الفهم يُعكر عليه قوله تعالى: "وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ" (البقرة: ٢٨٢) فظاهر الآية يفيد تقديم التقوى على العلم. لكنَّ ابن القيِّم – رحمه الله – قد أوضح أن هذا الفهم غير صحيح، فقال : قوله تعالى " وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ" .. هما جملتان مستقلتان؛ طلبية: وهى الأمر بالتقوى، وخبرية : وهى قوله تعالى "وَيُعَلِّمُكُمُ اللهُ". أى والله يعلمكم ما تتقون، وليست جوابًا للأمر بالتقوى، ولو أريد بها الجزاء لأتى بها مجزومة مجردة عن الواو، فكان يقول واتقوا الله يعلمكم أو إن تتقوه يعلمكم، كما قال "إِنْ تَتَّقُوا اللهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا " (الأنفال: الآية ٢٩) (٤).

---

(١) مُحَمَّدُ بنُ مُسْلِمِ بنِ عُبَيْدِ اللهِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ شهاب، أبو بكر القرشى، سير أعلام النبلاء ٣٠٦/١٧ وقال الذهبى: إنَّ مَالِكًا انخَدَعَ بِخِضَابِ الزُّهْرِى، فَظَنَّه شَابًّا. سير أعلام النبلاء ٣٤٤/٥

(٢) ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضى عِياض (ت: ٥٤٤) الناشر: مطبعة فضالة – المحمدية، المغرب، الطبعة الأولى ١٣٦/١

(٣) الموضع السابق.

(٤) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت ١٧٢/١

الوَرِع [١] صِفة مُهمة تدفع الجارح والمعدل إلى تحرى العدل والإنصاف

وهذا نموذج يفيد أن خُلق الوَرِع كم حَجز هؤلاء العلماء عن الجَرح مخافة الزَّلل لكنَّ ذلك لم يقعدهم عن الجرح:

١- قَالَ مُوْسَى بنُ هَارُوْنَ: اسْتخرت الله سنتَيْن حَتَّى تكلَّمتُ فِي المَعْمَرِي [٢]، وَذَلِكَ أَنِّي كتبت مَعَهُ فِي الشُّيُوْخ، وَمَا افترقنَا فَلَمَّا رَأَيْت تلك الأَحَادِيْث قُلْتُ: مِنْ أَيْنَ أَتَى بِهَا [٣]. لنا أن نتأمل هنا مدى التريث والخوف من الوقوع فى عالم ما بغير علم هذا الخوف حدا بموسى بن هارون أن يستخير الله سنتين حتى يتكلم فى (المَعْمَرِيّ) والمعمرى كما ورد على لسان ابْن عُقْدَةَ، قال: سَأَلت عَبْد اللهِ بن أَحْمَد، عَن المَعْمَرِى، فَقَالَ: لاَ يتعمَّد الكَذِب، وَلَكِنْ أَحسب أَنَّهُ صحب قَوْمًا يُوَصِّلُوْنَ - يَعْنِي المرَاسيل [٤]. ومن ثم لك أن تتخيل مدى الدِّقة فى التحرى والإنصاف الناتجان عن الورع والصلاح.

ب- إنصاف الذهبى لابن مَعين لَمَّا ادَّعى عليه أنه قَبِلَ رِشْوَةً مِنَ البَابْلُتِّى يَحْيَى بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ الضَّحَّاكِ الأُمَوِى كى يصدقه ويزكيه:

نقل الذهبى الرواية، ثم ضعفها، فقال: وَقِيْلَ لِي(بصيغة التضعيف): إِنَّهُ وَجَّهَ إِلَى ابْنِ مَعِيْنٍ صُرَّةَ دَنَانِيْرَ، وَأَطْعَمَهُ، فَقَبِلَ الطَّعَامَ، وَرَدَّ الصُّرَّةَ، وَقَالَ: وَاللهِ إِنَّ صِلَتَهُ حَسَنَةٌ، وَطَعَامَهُ طَيِّبٌ، إِلاَّ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ -وَاللهِ- مِنَ الأَوْزَاعِي شَيْئًا. هَذِهِ حِكَايَةٌ مُنْقَطِعَةُ السَّنَدِ [٥].

---

(١) هو اجتناب الشبهات خوفًا من الوقوع فى المحرمات، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط:١ / ١٤٠٣هـ ٢٥٢

(٢) الحسن بن على بن شبيب المعمرى الحافظ (ت: ٢٩٥ هـ) وله اثنتان وثمانون سنة. سير أعلام النبلاء ٥١١/١٣

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبى ٥١٢/١٣

(٤) سير أعلام النبلاء الموضع السابق.

(٥) سير أعلام النبلاء ٣١٩/١٠

قلت: وَحُكى عَن البابلتى أنه قَالَ: لقِيت الأَوْزَاعِى سنة سِتّ وَسِتِّينَ وَمِائَة. إلا أن ابن عساكر نقض هذا القول، وقال: لَا أخال هَذَا التَّارِيخ مَحْفُوظًا فَإِن الأَوْزَاعِى مَاتَ سنة سبع وَخمسين فَإِن كَانَ مَحْفُوظًا من قَول البَابلُتِّى فَيدل على انه لم يلق الأَوْزَاعِى وَلم يسمع مِنْهُ، وَيشْهد لقَوْل ابْن معِين بِالصِّحَّةِ [١].

ج- ترك المُحاباة وتحرى الإنصاف حتى وإن كان المجروح، أبًا، أو ابنًا، أو أخا، أو صهرًا، أو أستاذًا.

١) انتصاف الابن من أبيه: قال ابن حبان: سئل على بن المدينى عن أبيه(عبد الله بن جَعْفَر بن نجيح المَدِينِيّ) ؟ فقال: "اسألوا غيرى" فقالوا: سألناك، فأطرق، ثم رفع رأسه وقال: "هذا الدين، أبى ضعيف" [٢].

وَكَانَ وَكِيعُ بْنُ الجَرَّاحِ لِكَوْنِ وَالِدِهِ كَانَ عَلَى بَيْتِ المَالِ، يُقْرِنُ مَعَهُ آخَرَ إِذَا رَوَى عَنْهُ [٣].

٢) انتصاف الأب من ابنه: قال أبو داود (سليمان بن الأشعث السجستانى، صاحب السنن): ابْنِى عَبْدُ اللَّهِ كَذَّابٌ. وَنَحْوُهُ قَوْلُ الذَّهَبِى فِى وَلَدِهِ أَبِى هُرَيْرَةَ: إِنَّهُ حَفِظَ القُرْآنَ ثُمَّ تَشَاغَلَ عَنْهُ حَتَّى نَسِيَهُ.

قلت: وللإنصاف؛ فقد راجعت أقوال العلماء فى عبد الله بن أبى داود، فوجدتهم عدلوه ووثقوه، بل قال أبو بكر الخطيب: سمعت الحافظ أبا محمد الخلال يقول: كان أبو بكر (عبد الله) أحفظ من أبيه أبى داود.

وقد أنصفه الذهبى، فقال: لَعَلَّ قَوْلُ أَبِيْهِ فِيْهِ – إِنْ صَحَّ – أَرَادَ الكَذِبَ فِى لَهْجَتِهِ، لاَ فِى الحَدِيْثِ، فَإِنَّهُ حُجَّةٌ فِيمَا يَنْقُلُهُ، أَوْ كَانَ يَكْذِبُ وَيُوَرِّى فِى كَلاَمِهِ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ

---

(١) تاريخ دمشق، لابن عساكر، ت: عمرو بن غرامة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م. ٢٩٨/٦٤

(٢) المجروحين لابن حبان ١٥/٢

(٣) فتح المُغيث بشرح ألفية الحديث للعراقى، المؤلف: شمس الدين السخاوى ٣٥٦/٤

لاَ يَكْذِبُ أَبَدًا، فَهُوَ أَرْعَن، نَسْأَلُ اللهَ السَّلاَمَةَ مِنْ عَثْرَةِ الشَّبَابِ، ثُمَّ إِنَّهُ شَاخَ وَارعَوَى، وَلَزِمَ الصِّدْقَ وَالتُّقَى [١]. وقال المُعَلَمِى اليمانى: لم تثبت الكلمة [٢]. يقصد اتهام أبيه له بالكذب.

٣) انتصاف الأخ من أخيه: قَالَ زَيْدُ بْنُ أَبِى أُنَيْسَةَ كَمَا فِى مُقَدِّمَةِ مُسْلِمٍ: لَا تَأْخُذُوا عَنْ أَخِي. يَعْنِى يَحْيَى المَذْكُورَ بِالكَذِبِ [٣].

٤) انتصاف الصاحب من صاحبه: نقل الحسين بن حبان عن ابن معين قوله فى (محمد بن سليم القاضي) [٤]:" هو – والله – صاحبنا، وهو لنا محب، ولكن ليس فيه حيلة البتة، وما رأيت أحدًا قط يشير بالكتاب عنه ولا يرشد إليه "، وقال: " قد – والله – سمع سماعًا كثيرًا، وهو معروف، ولكنه لا يقصر على ما سمع، يتناول ما لم يسمع "، قلت له: يكتب عنه ؟ قال: " لا ". وفى رواية ابن أبى خيثمة، قال: سمعت يحيى بن معين يقول: " ليس بثقة "، قلت: لم صار ليس بثقة ؟ قال: " لأنه يكذب فى الحديث ".

٥) انتصاف الجار من جاره: روى مسلم بسنده من طريق حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: قَالَ أَيُّوبُ: «إِنَّ لِى جَارًا – ثُمَّ ذَكَرَ مِنْ فَضْلِه – وَلَوْ شَهِدَ عِنْدِى عَلَى تَمْرَتَيْنِ مَا رَأَيْتُ شَهَادَتَهُ جَائِزَةً»[٥].

د – القدرة على الإنصاف من النَّفس: لا يخفى أن النقد وجرح الرواة أحيانًا يكون بسبب الميل الشخصى، فإذا كان الناقد قادرًا على الإنصاف من نفسه ومساواتها

---

(١) سير أعلام النبلاء للذهبى ٢٣١/٢٢٨/١٣

(٢) التنكيل بما فى تأنيب الكوثرى من الأباطيل، الناشر: المكتب الإسلامى، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦م. ٥١٧/٢

(٣) صحيح مسلم، فى المقدمة ٢٧/١

(٤) لسان الميزان لابن حجر العسقلانى المحقق: دائرة المعرف النظامية بالهند، الناشر: مؤسسة الأعلمى للمطبوعات بيروت لبنان، الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ ١٩٧١ م. ١٩٢/٥

(٥) مقدمة صحيح مسلم ٢١/١

بخصمه؛ فهو الإيمان فى أسمى معانيه، ودليل ذلك : ما رواه البخارى تعليقًا بصيغة الجزم قال:

قَالَ عَمَّارٌ [١]: "ثَلاَثٌ مَنْ جَمَعَهُنَّ فَقَدْ جَمَعَ الإِيمَانَ: الإِنْصَافُ مِنْ نَفْسِكَ، وَبَذْلُ السَّلاَمِ لِلْعَالَمِ، وَالإِنْفَاقُ مِنَ الإِقْتَارِ" [٢].

يقول ابن القيم فى شرحه لهذا الأثر: وَقَدْ تَضَمَّنَتْ هَذِهِ الكَلِمَاتُ أُصُولَ الخَيْرِ وَفُرُوعَهُ، فَإِنَّ الإِنْصَافَ يُوجِبُ عَلَيْهِ أَدَاءَ حُقُوقِ اللَّهِ كَامِلَةً مُوَفَّرَةً، وَأَدَاءَ حُقُوقِ النَّاسِ كَذَلِكَ، وَأَنْ لَا يُطَالِبَهُمْ بِمَا لَيْسَ لَهُ، وَلَا يُحَمِّلَهُمْ فَوْقَ وُسْعِهِمْ، وَيُعَامِلَهُمْ بِمَا يُحِبُّ أَنْ يُعَامِلُوهُ بِهِ، وَيُعْفِيَهُمْ مِمَّا يُحِبُّ أَنْ يُعْفُوهُ مِنْهُ، وَيَحْكُمَ لَهُمْ وَعَلَيْهِمْ بِمَا يَحْكُمُ بِهِ لِنَفْسِهِ وَعَلَيْهَا، وَيَدْخُلُ فِى هَذَا إِنْصَافُهُ نَفْسَهُ مِنْ نَفْسِهِ، فَلَا يَدَّعِى لَهَا مَا لَيْسَ لَهَا، وَلَا يُخْبِثُهَا بِتَدْنِيسِهِ لَهَا، وَتَصْغِيرِهِ إِيَّاهَا، وَتَحْقِيرِهَا بِمَعَاصِى اللَّهِ وَيُنَمِّيهَا وَيُكَبِّرُهَا وَيَرْفَعُهَا بِطَاعَةِ اللَّهِ وَتَوْحِيدِهِ وَحُبِّهِ وَخَوْفِهِ [٣] رحم الله عبدًا أنصف من نفسه.

هـ – موقع أهل القرون الثلاثة الأولى من قضية التَّحرى والإنصاف لدى الجارح والمعدل، يقول الذهبى :

أ – أما الصحابة رضى الله عنهم: فبساطهم مطوى وإن جرى ما جرى وإن غلطوا كما غلط غيرهم من الثقات فما يكاد يسلم أحد من الغلط لكنه غلط نادرٌ لا يضر أبدًا إذ على عدالتهم وقبول ما نقلوه العمل، وهذاما ندين الله تعالى به.

ب – أما التابعون: فيكاد يُعدم فيهم من يكذب عمدًا، ولكن لهم غلط وأوهام،

---

(١) أبو اليقظان بالمعجمة ابن ياسر بن عامر أحد السابقين الأوّلين المقتول بصفين فى صفر سنة سبع وثلاثين مع على. الإصابة فى تمييز الصحابة لابن حجر العسقلانى ٤٧٣/٤

(٢) صحيح البخارى، كتاب الإيمان، باب: إفشاء السلام من الإسلام ١٥/١ المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

(٣) زاد المعاد فى هدى خير العباد، لابن القيم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة ٢٧ لسنة ١٤١٥ هـ ١٩٩٤ م. ٣٧٢/١

فمن ندر غلطه فى جنب ما قد حصل احتمل ومن تعدد غلطه، وكان من أوعية العلم اغتفر له أيضًا، ونقل حديثه وعُمل به على تردد بين الأئمة الأثبات فى الاحتجاج عمن هذا نعته كالحارث الأعور وعاصم بن ضمرة ... وغيرهم.

ج – أما أصحاب التابعين: كمالك والأوزاعى وهذا الضرب، فعلى المراتب المذكورة، ووجد فى عصرهم من يتعمد الكذب، أو من كثر غلطه، وغلظ تخبيطه، فترك حديثه، فهذا مالك هو النجم الهادى بين الأمة وما سلم من الكلام فيه... وهذا باب واسع، والماء إذا بلغ قلتين لم يحمل الخبث، والمؤمن إذا رجحت حسناته وقلت سيئاته فهو من المفلحين [1].

إلى آخر ذلك من الضوابط الأخلاقية والنفسية التى ينبغى أن يتحلى بها الجارح والمعدل لتحقق العدل والإنصاف.

---

(١) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبى (المتوفى ٧٤٨ هـ) المحقق: محمد الموصلى، الناشر: دار البشائر الإسلامية بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ – ١٩٩٢ م. ص ٢٣ : ٢٩ – ٣٠

الفرع الثانى
الضوابط العملية التى ينبغى أن يتمتع بها المجرح والمعدل
لِتَحَقُّقِ العَدْلِ والإِنْصَافِ

لا ريب أن اشتراط توافر الضوابط الأخلاقية لدى الجارح والمعدل ضرورة لتحقق العدل والإنصاف، ففاقد الشيء لا يعطيه، وعليه فالضوابط العملية تالية لها إذ من الصعب أن يعمل الناقد من دونها، وإليك بيان أهمها:

أولًا: لا بد من ذكر الجارح والمعدل كل شئ عن الراوى جرحًا أو تعديلًا

واشتراط من شرط ذكر كل ما قيل فى الراوى لا ليؤخذ بكل ما قيل فيه، ولكن ليُنظر فيه بعين البصيرة والعدل. وإذا نظر الباحث فى تلك الكتب فقد يرى فى الراوى الواحد من الأقوال المتعارضة ما يَحَار فيه فلا ينقذه إلا منهج صحيح يقتضى أَحيانًا أن يأخذ بالجرح وحده، ويقتضى أَحيانًا أن يأخذ بالتعديل وحده، ويقتضى أَحيانًا أن يأخذ بالجرح والتعديل معًا ولا تعارض.

ويتابع الذهبى قائلًا: وكان العدل فى الحكم فى الراوى هو هدف أئمة الحديث رحمهم الله تعالى فحاولت أن أسلك طريقهم [١]. وقَالَ ابْن حجر فِي ديباجة تهذيب التَّهْذِيب وَفَائِدَة إِيرَاد كل مَا قيل فِي الرجل من جرح وتوثيق تظهر عِنْد المُعَارضَة [٢].

ثانيًا: ضرورة عدم إهدار عِلم العالم وجهوده ومحاسنه لورطة أو سقطة

عَاب أَبو سَهْلٍ الصُّعْلُوْكِى [٣]، تفسير أَبِى بَكْرٍ القفَّال [١] لما سئل عنه، فَقَالَ:

---

(١) من تُكُلِّمَ فيه وهو موثق أو صالح الحديث للذهبى، استرشادًا من مقدمة المحقق: د. سليمان الرحيلى، الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ.

(٢) تهذيب التهذيب ٥/١ الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى ١٣٢٦هـ.

(٣) مُحَمَّدُ بن سليمان ... بن هارون الحنفى العجلى الصعلوكى النيسابورى، الفقيه الشَّافِعِى النحوى. سير أعلام النبلاء ٢٧٩/١٢

قدَّسَه مِنْ وجهٍ ودَنّسَه مِنْ وَجْهٍ، أَى: دَنَّسه مِنْ جهَةِ نَصْرِهِ للاعتزَالِ. إلا أن العلامة الذهبى لم يرض هذا الرأى، فقال: قَدْ مَرَّ مَوْتُه، والكمال عزيز، وإنما يمدح العالم بكثرة ما له مِنَ الفضَائِلِ، فَلاَ تُدفنُ المَحَاسِنُ لورطَةٍ، ولعلَّه رَجعَ عَنْهَا، وَقَدْ يُغفرُ لَهُ بِاسْتفرَاغِهِ الوسْعَ فِى طلبِ الحَقِّ، وَلاَ قوَّةَ إلَّا بِاللهِ [٢].

قلت: لا ريب أن موقف الذهبى هذا قمة فى التحرى والعدل والإنصاف، فهو بذلك يقيم الحجة على كثير من طلبة العلم اللذين تركوا علم العالم – سواء كان حيًا أو ميتًا– وشنعوا عليه وأرهبوا كل من حاول الإفادة من كتبه لورطة أو هفوة، فقد أصبحنا نرى الإشاعات التى تتعلق بسمعة أحد العلماء تنتشر انتشار النار فى الهشيم .وهذا لعمرى فى الفِعال شنيع. وقد بين ابن المبارك الميزان الحاكم فى قبول من أساء وأحسن، فقال: إِذَا غَلَبَتْ مَحَاسِنُ الرَّجُلِ عَلَى مَسَاوِئِهِ، لَمْ تُذْكَرِ المَسَاوِئُ، وَإِذَا غَلَبَتِ المَسَاوِئُ عَنِ المَحَاسِنِ، لَمْ تُذْكَرِ المَحَاسِنُ [٣].

ثالثًا: لا يُقبل جَرح الرَّاوى بسبب أنه من أهل الرَّأى، وضرورة التفرقة بين رأى ورأى، وبراءة أبى حنيفة وأصحابه

فرق العلماء بين جرح الراوى بسبب أنه من أهل الرَّأى المذموم، فهذا جرحه مقبول، أما أهل الاجتهاد على السنة والكتاب فجرحهم غير مقبول، وهنا أنقل كلام شيخ الإسلام ابن تيمية فى التفريق بين الوجهتين، يقول ابن تيمية:

وَفِى ذَمِّ الرَّأْى آثَارٌ مَشْهُورَةٌ عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِى وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَغَيْرِهِمْ، وَكَذَلِكَ عَنْ التَّابِعِينَ بَعْدَهُمْ بِإِحْسَانٍ، فِيهَا بَيَانُ أَنَّ الأَخْذَ بِالرَّأْى يُحَلِّلُ الحَرَامَ وَيُحَرِّمُ الحَلَالَ.

---

(١) أبو بكر محمد بن على بن إسماعيل الشَّاشِى الشَّافِعِى القَفَّالُ الكَبِيْرُ، إِمَامُ وَقْتِهِ، سير أعلام النبلاء ١٢/٣١٠

(٢) الموضع السابق.

(٣) تذكرة الحفاظ للذهبى ١/٢٠٣

وقد قسم ابن تيمية أهل الرأى إلى فريقين:

الفريق الأول: أهل اجتهاد الرأى على الأصول:

وحكمه: أنه لا يجوز قبول الجرح فيهم، وعِلة ذلك ما قاله ابن تيمية: وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذِهِ الآثَارَ الذَّامَّةَ لِلرَّأْى لَمْ يُقْصَدْ بِهَا اجْتِهَادُ الرَّأْى عَلَى الأُصُولِ مِنْ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالإِجْمَاعِ فِى حَادِثَةٍ لَمْ تُوجَدْ فِى كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ وَلَا إجْمَاعٍ مِمَّنْ يَعْرِفُ الأَشْبَاهَ وَالنَّظَائِرَ، وَفَقِهَ مَعَانِى الأَحْكَامِ فَيَقِيسُ قِيَاسَ تَشْبِيهٍ وَتَمْثِيلٍ، أَوْ قِيَاسَ تَعْلِيلٍ وَتَأْصِيلٍ قِيَاسًا لَمْ يُعَارِضْهُ مَا هُوَ أَوْلَى مِنْهُ، فَإِنَّ أَدِلَّةَ جَوَازِ هَذَا المُفْتِى لِغَيْرِهِ وَالعَامِلِ لِنَفْسِهِ وَوُجُوبَهُ عَلَى الحَاكِمِ وَالإِمَامِ أَشْهَرُ مِنْ أَنْ تُذْكَرَ هُنَا، وَلَيْسَ فِى هَذَا القِيَاسِ تَحْلِيلٌ لِمَا حَرَّمَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ. وَلَا تَحْرِيمٌ لِمَا حَلَّلَهُ اللَّهُ.

الفريق الثانى: أهل قياس ورأى يهدم الإسلام:

وحكمه: أن الجرح فيهم مقبول، وقد علل ذلك ابن تيمية بقوله: وهذا الرأى حكم عليه بقوله، وَإِنَّمَا القِيَاسُ وَالرَّأْى الَّذِى يَهْدِمُ الإِسْلَامَ وَيُحَلِّلُ الحَرَامَ وَيُحَرِّمُ الحَلَالَ مَا عَارَضَ الكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، أَوْ مَا كَانَ عَلَيْهِ سَلَفُ الأُمَّةِ، أَوْ مَعَانِى ذَلِكَ المُعْتَبَرَةُ.

ثُمَّ مُخَالَفَتُهُ لِهَذِهِ الأُصُولِ عَلَى قِسْمَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُخَالِفَ أَصْلًا مُخَالَفَةً ظَاهِرَةً بِدُونِ أَصْلٍ آخَرَ. فَهَذَا لَا يَقَعُ مِنْ مُفْتٍ إلَّا إذَا كَانَ الأَصْلُ مِمَّا لَمْ يَبْلُغْهُ عِلْمُهُ، كَمَا هُوَ الوَاقِعُ مِنْ كَثِيرٍ مِنْ الأَئِمَّةِ؛ لَمْ يَبْلُغْهُمْ بَعْضُ السُّنَنِ فَخَالَفُوهَا خَطَأً.

وَأَمَّا الأُصُولُ المَشْهُورَةُ؛ فَلَا يُخَالِفُهَا مُسْلِمٌ خِلَافًا ظَاهِرًا مِنْ غَيْرِ مُعَارَضَةٍ بِأَصْلٍ آخَرَ فَضْلًا عَنْ أَنْ يُخَالِفَهَا بَعْضُ المَشْهُورِينَ بِالفُتْيَا.

الثَّانِى: أَنْ يُخَالِفَ الأَصْلَ بِنَوْعِ تَأْوِيلٍ وَهُوَ فِيهِ مُخْطِئٌ. بِأَنْ يَضَعَ الِاسْمَ عَلَى غَيْرِ مَوْضِعِهِ، أَوْ عَلَى بَعْضِ مَوْضِعِهِ. وَيُرَاعِى فِيهِ مُجَرَّدَ اللَّفْظِ دُونَ اعْتِبَارِ المَقْصُودِ لِمَعْنًى

أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ [١].

براءة الإمام أبى حنيفة – رحمه الله – وأصحابه من هذه التهمة (أصحاب الرأى)

بعد ذكر كلام ابن تيمية– رحمه الله– السابق فأبو حنيفة وأصحابه هم من (أصحاب الرأي) القائم على اجْتِهَاد الرَّأْى عَلى الأُصولِ مِنْ الكِتَابِ وَالسُّنةِ وَالإجْمَاع. وإليك كلام ابن حجر –رحمه الله– موضحًا ومصححًا حيث يقول: اعْلَمْ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ عَلَيْكَ أَنْ لَا تَفْهَمَ مِنْ قَوْلِ بَعْضِ العُلَمَاءِ عَنْ أَبِى حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ، أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الرَّأْى أَنَّ مُرَادَهُمْ بِذَلِكَ تَنْقِيصُهُمْ وَلَا نِسْبَتُهُمْ إِلَى أَنَّهُمْ يُقَدِّمُونَ رَأْيَهُمْ عَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا عَلَى قَوْلِ أَصْحَابِهِ ؛ لِأَنَّهُمْ بُرَآءٌ مِنْ ذَلِكَ، فَقَدْ جَاءَ عَنْ أَبِى حَنِيفَةَ مِنْ طُرُقٍ كَثِيرَةٍ أَنَّهُ أَوَّلًا يَأْخُذُ بِمَا فِى القُرْآنِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَبِالسُّنَّةِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَبِقَوْلِ الصَّحَابَةِ، فَإِنِ اخْتَلَفُوا أَخَذَ بِمَا كَانَ أَقْرَبَ إِلَى القُرْآنِ أَوِ السُّنَّةِ مِنْ أَقْوَالِهِمْ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ قَوْلًا لَمْ يَأْخُذْ بِقَوْلِ أَحَدٍ مِنَ التَّابِعِينَ، بَلْ يَجْتَهِدُ كَمَا اجْتَهَدُوا.

ونقل عن أبى حنيفة قوله: لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ بِرَأْيِهِ مَعَ كِتَابِ اللَّهِ، وَلَا مَعَ سُنَّةِ رَسُولِهِ، وَلَا مَعَ مَا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ أَصْحَابُهُ، وَأَمَّا مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ فَنَتَخَيَّرُ مِنْ أَقَاوِيلِهِمْ أَقْرَبَهُ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَإِلَى السُّنَّةِ وَنَجْتَهِدُ، وَمَا جَاوَزَ ذَلِكَ فَالِاجْتِهَادُ بِالرَّأْى لِمَنْ عَرَفَ الِاخْتِلَافَ [٢].

رابعًا: التزكية والجَرح مقبولة من كل عدلٍ مُرضى ذكرًا كان أو أنثى، حرًا أو عبدًا، لشاهدٍ ومُخبرٍ

الراجح فى هذا الضابط هو قول الجمهور من قبول تزكية كل عدل مرضى من ذكر

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧ م. ١٤٥/٦ بتصرف.

(٢) الخَيراتُ الحسان فى مناقب الإمام الأعظم أبى حنيفة النعمان، لابن حجر الهيتمى المكى، الناشر: دار الهدى والرشاد للنشر والتوزيع بسوريا، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ص ٧٨ بتصرف.

أو أنثى حر أو عبد.

واختلف فى المرأة إلى ثلاثة أقوال:

الأول: قبول تزكية المرأة العدل العارفة مطلقًا فى الرواية والشهادة، وللمرأة والرجل، وهو رأى الجمهور، قال السيوطى:(يقبل تعديل العبد والمرأة العارفين) لقبول خبرهما وبذلك جزم الخطيب فى الكفاية والرازى والقاضى أبو بكر مُحَمَّد بْن الطِّيب الباقلانى، واستدل الخطيب على القبول بسؤال النبى ﷺ بريرة عن عائشة فى قصة الإفك [١] قال بخلاف الصبى المراهق فلا يقبل تعديله إجماعًا [٢]. وقَالَ النَّوَوِى فِى التَّقْرِيبِ: يُقْبَلُ – أَى: فِى الرِّوَايَةِ – تَعْدِيلُ العَبْدِ وَالمَرْأَةِ العَارِفَيْنِ، وَلَمْ يَحْكِ غَيْرَهُ.

الثانى: قبول تزكيتهنَّ لبعضهنَّ لا للرجال:

قال الذهبى: وفى المسالة بالنسبة للمرأة قول ثالث: وهو أن تقبل تزكيتهن لبعضهن لا للرجال حيث بوب البخارى على سؤال النبى ﷺ فى قصة الإفك بريرة عن حال عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها وجوابها له، باب: (تعديل النساء بعضهم بعضًا) [٣].

الثالث: لا يقبل تزكية المرأة مطلقًا لا فى الرواية ولا فى الشهادة

حكى القَاضِى أَبُو بكر عَن أَكثر الْفُقَهَاء من أهل المَدِينَة وَغَيرهم أَنه لَا يقبل تَعْدِيل النِّسَاء لَا فِى الرِّوَايَة [وَلَا] فِى الشَّهَادَة [٤].

خامسًا: ضابط أن السَّفَهَ يُسْقِطُ العَدَالَةَ وَيُوجِبُ رَدَّ الرِّوَايَةِ

---

(١) حديث بريرة أخرجه البخارى فى صحيحه، كتاب الشهادات، باب: تَعْدِيلِ النِّسَاءِ بَعْضِهِنَّ بَعْضًا ١٧٣/٣ رقم ٢٦٦١

(٢) تدريب الراوى شرح تقريب النواوى للسيوطى ١٧٤/١ الناشر: دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ

(٣) شرح الموقظة للذهبى، لمحمود المنياوى، الناشر: المكتبة الشاملة، مصر، الطبعة الأولى ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م.

(٤) الكفاية فى علم الرواية، للخطيب البغدادى، المحقق: أبو عبدالله السورقى، إبراهيم حمدى المدنى، الناشر: المكتبة العلمية بالمدينة المنورة ٤٦/١

فكل من يجرى على لسانه شيء من الكلام البذىء أو العبارات المبتذلة ينفر منه المحدثون ويتركون الرواية عنه. رَوَوْا عن الإمام البخارى أنه رَدَّ حديث النضر بن مطرف لأنَّ يحيى بن سعيد القطان ترك الرواية عنه.

أما يحيى فقد بيَّن سبب إهماله حديث النضر بقوله: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنْ لَمْ أُحَدِّثْكُمْ فَأُمِّى زَانِيَةٌ» قَالَ يَحْيَى: «تَرَكْتُ حَدِيثَهُ لِهَذَا» (١).

قلت: لا ريب أن رواة السنة النبوية قدوات بارزة فى الأدب والأخلاق والتربية، فكون أحدهم يعلق تحديثه للناس على وصف أمه بالزنا؛ فهذه بذاءة وابتذال تسقط عدالة الراوى ... إلى آخر ذلك من الضوابط الأخلاقية والعملية.

(١) المؤتَلِف والمختَلِف، لعلى بن عمر الدارقطنى، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامى، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م. ٢٢١٢/٤

الفرع الثالث

نموذجان تطبيقيان لمنهج التَّحَرِّى وَالإِنْصَافِ

(الإمامان الجليلان: الشافعى، ومالك)

بعدما تحدثت عن الضوابط الأخلاقية والعملية لمنهج التحرى والإنصاف عند الجارح والمعدل فى نقد الرواة؛ كان لزامًا علىَّ أن أسوق نموذجًا تطبيقيًا تظهر فيه دقة ورُقى ونصاعة هذا المنهج (التحرى والإنصاف) لدى علماء الجرح والتعديل، فتطمئن النفس وتعلم أن الله تعالى قد قيد للسنة النبوية علماء مَهَرة، ونقاد أَجِلَّة ينفون عنها كل زيف وكل دخيل. ومن ثم كان تخصيص الإمامين الجليلين (الشافعى، ومالك) من المثال الذى يتضح به المقال، وليس من باب الحصر، وقدمت الشافعى مكانًا رُغم تأخره فى الزمان لكثرة ما رُمى به، وإليك بيان ذلك والله المُستعان:

أولًا: الإمام محمد بن إدريس الشافعى، ودفع المطاعن عنه:

الإمام الحجة الأصولى الفقيه المحدث، مُحَمَّد بن إدريس بن العَبَّاس بن عُثْمَان ابن شافع بن السائب بن عُبَيد بن عَبْد يزيد بن هاشم بن المطلب ابْن عبد مناف القرشى المطلبى، أَبُو عَبْد اللَّهِ الشافعى المكى، نزيل مصر، ولد بغزة سنة خمسين، يعنى ومئة، قال الربيع ابن سُلَيْمان يَقُول: كَانَ الشافعى يفتى وله خمس عشرة سنة، وكان يحيى الليل إِلَى أن مات. كان أحد الستة الذين دعا لهم أحمد ابن حنبل سَحرًا، مات سنة أربع ومئتين. وبعد التعريف الموجز بالإمام الشافعى، يمكن لنا تلخيص ما اتهم به وادعى عليه به، وما وجه العدل والإنصاف فى ذلك:

النقطة الأولى: الطعن فى عدالته وضبطه، وإنصاف العلماء له:

الطعن الأول: قول ابن معين فى الشافعى أنه ليس ثقة:

أ- الطعن: نَقَل الإمام الذهبى طعن ابن معين فى الشافعى ثم دحضه، فقال: وَقَالَ ابو عمر ابْن عبد البر: رويناهُ عَن مُحَمَّد بن وضاح، قَالَ سَأَلت يحيى بن معِين عَن الشَّافِعِى، فَقَالَ: لَيْسَ بِثِقَة، ثمَّ قَالَ يَعْنِى ابْن عبد البر: ابْن وضاح لَيْسَ بِثِقَة قَالَ ابْن

عبد البر أَيْضا قد صَحَّ من طرق عَن ابْن معِين انه يتَكَلَّم فِي الشَّافِعِي.

ب- دَحْض الطعن: قلت (الذهبى): قد آذَى ابْن معِين نَفسه بذلك، وَلم يلْتَفت النَّاس إلى كَلَامه فِي الشَّافِعِي، وَلَا الى كَلَامه فِي جمَاعَة من الأثبات ...، فَإِنَّا نقبل قَوْله دَائِما فِي الجرْح وَالتَّعْدِيل ونقدمه على كثير من الحفاظ مَا لم يُخَالف الجُمْهُور فِي اجْتِهَاده ...، وَكَلَامه - يَعْنِى ابْن معِين فِي الشَّافِعِي - لَيْسَ من هَذَا اللَّفْظ الَّذِى كَانَ عَن اجْتِهَاد، وَإِنَّمَا هَذَا من فلتات اللِّسَان بالهوى والعصبية، فَإِن ابْن معِين كَانَ من الحَنَفِيَّة الغُلاة فِي مذْهبه وَإِن كَانَ مُحدثًا [(١)].

نقدى لكلام الذهبى - رحمه الله - وإنصاف العلامة يحى بن مَعين، وذلك من وجوه:

١- أن ابن معين لم يقصد الشافعى بكلامه، قال تاج الدين السبكى، مُعقبًا على كلام الذهبى: وَقد قدمنَا فِي تَرْجَمَة الأُسْتَاذ أبى مَنْصُور البَغْدَادِى أَن ابْن معِين لم يَعن الشَّافِعِي فانطوى هَذَا البسَاط [(٢)].

٢- أن ابن وضاح (محمد بن وضاح القرطبي) كذب على يحى بن معين، قال ابن عبد البر :كان الأمير عبد الله بن الأمير عبد الرحمن بن محمد الناصر يقول: بن وضاح كذب على يحيى بن معين فى حكاية عنه أنه سأله عن الشافعى فقال: ليس بثقة قال عبد الله: قد رأيت أصل بن وضاح الذى كتبه بالمشرق، وفيه سألت يحيى بن معين عن الشافعى، فقال: دعنا لو كان الكذب حلالًا لمنعته مروءته أن يكذب [(٣)]، وقال الحاكم: تتبعنا التواريخ وسواد الحكايات عن يحيى بن معين فلم نجد فى رواية واحد منهم طعنًا على الشافعى، ولعل من حكى عنه غير ذلك قليل المبالاة بالوضع

---

(١) الكفاية فى علم الرواية ٤٦/١

(٢) طبقات الشافعية، المحقق: د. محمود الطناحى ود. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ ١١٤/٩

(٣) لسان الميزان لابن حجر العسقلانى ٥٦٧/٧ ترجمة محمد بن وضاح، رقم ٧٥٣٣

على يحيى والله أعلم [١].

٣- نَقل الذهبى بنفسه توثيق ابن معين للشافعى فى كتابه (تذكرة الحفاظ) حيث، قال: ووثقه أحمد وغيره، وقال ابن معين: ليس به بأس [٢]. (ولا بأس به) تعنى ثقة. قال أحمد بن أبى خيثمة: قلت ليحيى بن معين. إنك تقول فلان ليس به بأس. وفلان ضعيف. قال :"إذا قلت لك ليس به بأس فهو ثقة [٣].

٤- منقبة له عند موته نقلها السخاوى: عِنْدَ مَوْتِ ابْنِ مَعِينٍ رأى رجلٌ النَّبِى ﷺ وَأَصْحَابَهُ مُجْتَمِعِينَ، فَسَأَلَهُمْ عَنْ سَبَبِ اجْتِمَاعِهِمْ، فَقَالَ النَّبِى ﷺ: (جِئْتُ لِأُصَلِّى عَلَى هَذَا الرَّجُلِ فَإِنَّهُ كَانَ يَذُبُّ الكَذِبَ عَنْ حَدِيثِي) . وَنُودِى بَيْنَ نَعْشِهِ هَذَا الَّذِى كَانَ يَنْفِى الكَذِبَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [٤]. هؤلاء هم مشايخنا ملح البلد حملة السنة، وحماتها، جمعنا الله بهم على خير.

النقطة الثانية: رد اتهام الشافعى بالتشيع: حيثيات الطعن، اتهم الشافعى بالتشيع لأمور منها:

١- ثلاثة أبيات من الشِعر، قالها أثناء حجه مدح فيها آل البيت- فقد كان محبًا لهم، ونحن كذلك نحب آل البيت بلا مغالاة -منها: ما أخرجه البيهقى فى مناقب الشافعى، عن الرَّبيع بن سليمان، قال: أنشدنا الشافعى رضى الله عنه ... إِنْ كَانَ رَفْضًا حُبُّ آلِ مُحَمَّدٍ ... فَلْيَشْهَدِ الثَّقَلانِ أَنِّى رَافِضِىّ [٥].

---

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر ٣١/٩

(٢) ٢٦٥/١

(٣) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين، ت: عبد الرحيم القشقرى، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م. ص ٤٢

(٤) فتح المغيث ٣٥٨/٤

(٥) ٧١/٢ ت: السيد أحمد صقر، الناشر: مكتبة دار التراث – القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م. وطبقات الشافعية، ٢٩٩/١، وهو خبر صحيح رواه الثقات، وقد نظمه الشافعى على وزن البحر (الكامل) من أبحر العروض.

دَحض الطعن: قال الذهبى: بهذا الاعتبار قَالَ أحمد بْن عَبْد اللَّه العِجْلى فى الشّافعى: كَانَ يتشيع، وهو ثقة [١]. وقال أيضًا: مَنْ زَعَمَ أَنَّ الشَّافِعِى يَتَشَيَّعُ فَهُوَ مُفْتَرٍ لاَ يَدْرِى مَا يَقُوْلُ. لَوْ كَانَ شِيْعِيًّا –وَحَاشَاهُ مِنْ ذَلِكَ لَمَا قَالَ: الخُلَفَاءُ الرَّاشِدُوْنَ خَمْسَةٌ بَدَأَ بِالصِّدِّيْقِ، وَخَتَمَ بِعُمَرَ بنِ عَبْدِ العَزِيْزِ [٢]. وأكبر دليل على براءته، قوله فى الروافض: قال البيهقى: روينا عن يونس بن عبد الأعلى: أن الشافعى كان إذا ذكر «الرافضة» عَابهم أشد العيب ويقول: شر عصابة [٣]. وقال الشافعى: ... وَمَنْ قَالَ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ لَيْسَا بِإِمَامَيْنِ، فَهُوَ رَافِضِى [٤].

٢– موافقته الشيعة فِى مسَائِل فروعيه أَصَابُوا فِيهَا وَلم يُبَدَعُوا بهَا كالجهر بالبسملة والقنوت فِى الصُّبْح والتختم فِى اليَمين:

دَحض الطعن: هذه التهمة كانت من بعض أعدائه من المالكية. قال الذهبى: وَهَذَا قله ورع وتسرع إلى الكَلَام فِى الامام فالشافعى رَحمَه الله أبعد شَئ من التَّشَيُّع [٥].

قلت: ولعل العداوة جاءت لما سافر الشافعى إلى مصر اعتقد المالكية، أنه سينشر مذهب الإمام مالك فى مصر، فإذا به يؤسس مذهبًا جديدًا، وألف كتابًا يرد به على الإمام مالك وفقهه، فغضب منه المالكيون المصريون بسبب الكتاب وأخذوا يحاربون الشافعى، وتعرض للشتم القبيح المنكَر من عوامهم، والدعاء عليه من علمائهم. يقول

---

(١) تاريخ الإسلام للذهبى ١٤٦/٥ المحقق: د. بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامى، ط: الأولى، ٢٠٠٣ م.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٥٩/٨

(٣) مناقب الشافعى، الموضع السابق.

(٤) سير أعلام النبلاء ٣١/١٠

(٥) الرواة الثقات المتكلم فيهم، ص ٣٢ بتصرف.

الكندى: لما دخل الشافعى مصر، كان ابن المنكدر [١] يصيح خلفه: «دخلتَ هذه البلدة وأمرنا واحد، ففرّقت بيننا وألقيت بيننا الشر. فرّقَ الله بين روحك وجسمك» [٢].

إلى غير ذلك من الشبهات والطعون التى أثيرت حول الإمام الشافعى –رحمه الله– ، والتى كان محلها الحسد والحقد على الإمام الشافعى، يقول الإمام أحمد بن حنبل لما سئل عن الشافعى: لقد مَنّ الله علينا به. قال أبو غالب: فقال له رجل: يا أبا عبد الله، فإن يحيى بن معين وأبا عبيد الله لا يرضيانه: قلت: وقد تقدم أن ابن معين وثق الشافعى فلا صحة لهذا الكلام، يعنى فى نسبتهما إياه إلى التشيع. فقال أحمد: ما أدرى ما يقولان ؟ والله ما رأينا منه إلا خيرًا ولا سمعنا منه إلا خيرًا، ثم قال أحمد لمن حوله: اعلموا رحمكم الله، أن الرجل من أهل العلم إذا منحه الله شيئا من العلم وحُرِمَه قرناؤه وأشكاله حسدوه فرموه بما ليس فيه [٣].

الشافعى أنصف الآخرين فقيض الله له من ينصفه:

بعد استعراضنا لمنهج تحرى العلماء وإنصافهم للشافعى نجد أنَّ هذا من باب: الجزاء من جنس العمل. ودفاع الله عن أوليائه وحفاظ شريعته، وأسوق هذا الحوار بينه وبين محمد بن الحسن كى يتضح المقال بالمثال، قال الشافعى: قال لى محمد بن

---

(١) عيسى بن المنكدر ابن محمد بن المنكدر القرشى. قاضى مصر أيام ابن طاهر. ترتيب المدارك وتقريب المسالك، للقاضى عياض، عبد القادر الصحراوى ١٩٦٦ – ١٩٧٠ م. الناشر: مطبعة فضالة – المحمدية، المغرب، الطبعة الأولى ٤١/٤

(٢) كتاب الولاة وكتاب القضاة للكندى، نشر دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٣ م. ٣١٤

(٣) مناقب الشافعى للبيهقى، لأحمد بن الحسين البيهقى (٣٨٤ – ٤٥٨ هـ) المحقق: السيد أحمد صقر، الناشر: مكتبة دار التراث – القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٠ هـ – ١٩٧٠ م. ٢٥٩/٢

الحسن [١]: أيهما أعلم: صاحبكم أو صاحبنا، يعنى أبا حنيفةً ومالكًا، قال: قلت: على الإنصاف ؟ قال: نعم، قلت: فأنشدك الله من أعلم بالقرآن: صاحبنا أو صاحبكم ؟ قال: اللهم صاحبكم، قال: فأنشدك الله من أعلم بالسنة: صاحبنا أو صاحبكم ؟ قال: اللهم صاحبكم، قال: فأنشدك الله مَنْ أعلم بأقاويل أصحاب رسول الله ﷺ المتقدمين: صاحبنا أو صاحبكم ؟ قال: اللهم صاحبكم، قال الشافعى: فلم يبق إلا القياس، والقياس لا يكون إلا على هذه الأشياء، فعلى أى شئ يقيس ؟

قلت: هذه الرواية تشهد إنصاف محمد بن الحسن أيضًا، قال عبد الرحمن بن أبى حاتم : فقد قدم محمد بن الحسن مالك بن أنس على أبى حنيفة وأقر له بفضل العلم بالكتاب والسُّنة والآثار وقد شاهدهما وروى عنهما [٢].

قلت: وإن كان غير واحد من الأئمة قد شهد لأبى حنيفة بالتقدم فى الفقه على مالك، قَالَ حِبَّانُ بْنُ مُوسَى: سُئِلَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: " أَمَالِكٌ أَفْقَهُ أَمْ أَبُو حَنِيفَةَ ؟ فَقَالَ: أَبُو حَنِيفَةَ "، بل قال الشافعى نفسه: «النَّاسُ عِيَالٌ عَلَى أَبِى حَنِيفَةَ فِى الفِقْهِ» طَلْقُ بْنُ غَنَّامٍ النَّخَعِى، سَمِعْتُ حَفْصَ بْنَ غِيَاثٍ، يَقُولُ: «كَلامُ أَبِى حَنِيفَةَ أَدَقُّ مِنَ الشَّعْرِ لا يَعِيبُهُ إِلا جَاهِلٌ» [٣].

... إلى آخر ذلك من أخلاق التحرى والإنصاف التى فاضت بها أنفس هؤلاء

---

(١) محمد بن الحسن بن فرقد، العلامة فقيه العراق أبو عبد الله الشيبانى الكوفى، صاحب أبى حنيفة . ولد بواسط، ونشأ بالكوفة وأخذ عن أبى حنيفة بعض الفقه، وتمم الفقه على القاضى أبى يوسف، وروى عن أبى حنيفة ومسعر ومالك بن مغول والأوزاعى ومالك بن أنس (ت: ١٨٩) بالرى. سير أعلام النبلاء ٩/١٣٥و١٣٦

(٢) الجرح والتعديل، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربى – بيروت، الطبعة الأولى ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م. ١/٤

(٣) مناقب الإمام أبى حنيفة وصاحبيه، للذهبى، عنى بتحقيقه والتعليق عليه: محمد زاهد الكوثرى، أبو الوفاء الأفغانى، الناشر: لجنة إحياء المعارف النعمانية، حيدر آباد الدكن بالهند، الطبعة: الثالثة ١٤٠٨ هـ ١/٣٢

العلماء.

ثانيًا: الإمام مالك بن أنس ومنهج التحرى والإنصاف فى دفع الظلم عنه

ونتناول ذلك من وجوه، أولًا: التعريف به: هو مالك بن أنس بن مالك بن أبى عامر بن عمرو بن الحارث الإمام الحافظ فقيه الأمة شيخ الإسلام أبو عبد الله الأصبحى المدنى الفقيه إمام دار الهجرة [١].

ثانيًا: الشبهات التى أثيرت حوله:

١- تهمة لزومه البيت وترك حضور الجماعة:

قال العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمى اليمانى: ... ذكر الأستاذ – الكوثرى فى التأنيب – أمورًا تنسب إلى مالك ليس فيها ما يدانى ما عيب به غيره بل ليس فيما يصح منها بحمد الله ما يسوغ الذى علم أن يذكره فى معرض العيب وأشفُها لزومُ البيت وترك حضور الجماعة.

دَحض الشبهة: هذه الشبهة أجاب عنها مالك بجوابين:

الأول: روى عن مالك أنه قيل له فى ذلك فقال: «ليس كل الناس يقدر أن يتكلم بعذره» فعرف الناس أن له عذرًا وعلموا أنه مؤتمن على دينه ما كان ليمنعه من ذلك إلا عذر شديد وقد يكون ذلك كراهية الصلاة خلف أمراء الجور ومثل هذا العذر لو باح به بطشوا به وأفقدوا الأمة علمه وإمامته وفى ذلك من الضرر على الدين والأمة ما فيه.

الثانى: رُوى أنه عندما حضرته الوفاة، سئل عن تخلفه عن المسجد، فقال: سَلس بول، فكرهت أن آتى مسجد رسول الله ﷺ على غير طهارة، وكرهت أن أذكر علّتى فأشكو [١].

(١) تذكرة الحفاظ للذهبى ١/١٥٦ وتهذيب الكمال، للمزى ٣/ ١٢٩٦

قلت: ولعل الراجح هو القول الأول؛ لأن مالكًا فقيه، ويعلم الحكم الشرعى للتعامل مع سلس البول، والمذهب المالكى من أيسر المذاهب فى تلك القضية.

فمن أدلتهم : ما ذكره الباجى فى المنتقى وهو مالكى : فَتَقَرَّرَ مِنْ هَذَا أَنَّ مَا خَرَجَ مِنْ العَادَةِ وَتَكَرَّرَ حَتَّى تَشُقَّ مُرَاعَاتُهُ دَخَلَ فِى بَابِ السَّلَسِ المَعْفُوِّ عَنْهُ، وَمِنْ قَوْلِ مَالِكٍ أَنَّ مَا خَرَجَ مِنْ مَنِيٍّ أَوْ مَذْيٍ أَوْ بَوْلٍ عَلَى وَجْهِ السَّلَسِ فَإِنَّهُ لَا يَنْقُضُ الطَّهَارَةَ خِلَافًا لِأَبِى حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ(٢).

إلى أخر ذلك من النماذج والأمثلة الناطقة الشاهدة على تحرى العلماء وإنصافهم لكل مظلوم، وإحقاق الحق ولو على أنفسهم، كما رأينا هذا وسنرى فى المطلب الثانى بإذن الله تعالى؛ عند الحديث عن معوقات التحرى والإنصاف.

---

(١) التنكيل بما فى تأنيب الكوثرى من الأباطيل، مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألبانى – زهير الشاويش – عبد الرزاق حمزة، الناشر: المكتب الإسلامى، الطبعة: الثانية ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م. ٦٠٨/٢

(٢) المنتقى شرح الموطأ، لأبى الوليد الباجى، الناشر: مطبعة السعادة – بجوار محافظة مصر، الطبعة الأولى ١٣٣٢ هـ ٨٨/١

المطلب الثانى

المعوقات المانعة للجارح والمعدل من تطبيق منهج التحرى والإنصاف

لكل عمل مهم معوقات تحول بينه وبين تحقيق مراده ومقصود، ولا ريب أن تحقيق منهج التحرى والإنصاف فى نقد الرواة قابلته معوقات حاولت إيقافه أو الانحراف به عن ما رسم له من الضبط والتحرى عن الرواة وإنصاف من ظلم منهم، وقد حاولت بذل جهدى المتواضع فى البحث والتَّحرى عن أهم هذه المعوقات، وهل عاقت الجارح والمعدل عن تحقيق منهج التحرى والإنصاف أم لا ؟.ومن ثم فقد ألفيتها كثيرة، وفيما يلى بيان أهمها:

الفرع الأول

معوقات خاصة بالجارح والمعدل تمنعه من تحقيق منهج التحرى والإنصاف.

أولًا: التَّعصبُ للمذهب، أو القبيلة

لا ريب أن التعصب يغلق منافذ العدل والإنصاف، ويجعل الإنسان مستغلق الفكر قد استحكمت عليه فكرته، فيرى محامد خصمه مذام، ومذام رفيقه فى المذهب محامد. وعليه يمكن تناول هذه القضية من جهتين:

الجهة الأولى: التركيز فى المخالف بذكر المعايب دون المحامد

انتُقد الذهبى مثلًا بسبب العقائد من بعض معاصريه لاسيما تلميذه تاج الدين عبد الوهاب السبكي(٧٢٨ – ٧٧١ هـ) ... فقال فى ترجمته من الطبقات: " وكان شيخنا – والحق أحق ما قيل، والصدق أولى ما آثره ذو السبيل شديد الميل إلى آراء الحنابلة، كثير الازدراء بأهل السنة، الذين إذا حضروا كان أبو الحسن الأشعرى فيهم مقدم القافلة، فلذلك لا ينصفهم فى التراجم، ولا يصفهم بخير إلا وقد رغم منه أنف الراغم [(١)].

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى ١٠٣/٩

وقال فى ترجمة أحمد بن صالح المصرى من الطبقات أيضًا: " وأما تاريخ شيخنا الذهبى غفر الله له، فإنه على حسنه وجمعه مشحون بالتعصب المفرط لا واخذه الله، فلقد أكثر الوقيعة فى أهل الدين أعنى الفقراء الذين هم صفوة الخلق، واستطال بلسانه على أئمة الشافعيين والحنفيين، ومال فأفرط على الأشاعرة، ومدح فزاد فى المجسمة، هذا وهو الحافظ المدره، والإمام المبجل، فما ظنك بعوام المؤرخين "[١].

وبالغ السبكى بعد ذلك، فقال: " إن الذهبى متقصد فى ذلك، وأنه كان يغضب عند ترجمته لواحد من علماء الحنفية والمالكية والشافعية غضبا شديدًا، ثم يقرطم الكلام ويمزقه، ثم هو مع ذلك غير خبير بمدلولات الألفاظ كما ينبغى، فربما ذكر لفظة من الذم لو عقل معناها، لما نطق بها "[٢].

قلت: والحق أن تاج الدين السبكى رغم جلالته إلا أنه كان شديد التعصب للأشاعرة، وقد أدى انتقاده لشيخه الذهبى إلى إحداث جدل واسع بين العلماء فرد عليه السخاوى واتهمه بالتعصب، ورد عليه كذلك الشيخ يوسف بن عبد الهادى (ت: ٩٠٩ هـ) فى معجم الشافعية، فقال: " وكلامه هذا فى حق الذهبى غير مقبول فإن الذهبى كان أجل من أن يقول ما لا حقيقة له ... والإنكار عليه أشد من الإنكار على الذهبى لا سيما وهو شيخه وأستاذه فما كان ينبغى له أن يفرط فيه هذا الإفراط . قلت: والمتابع لهذا الانتقاد من السبكى للذهبى ليصده ذلك عن علم الشيخ – رحمه الله – خاصة إذا كان من غير أهل الحديث [٣].

---

(١) الموضع السابق ٢/٢٢

(٢) الموضع السابق ٢/١٤

(٣) معجم الشافعية، ص ٤٧و٤٨ راجع مقدمة سير أعلام النبلاء للمحققين ١٢٧

أما أنه استطال بلسانه فى أئمة الحنفية وغيرهم فالواقع يكذبه، فقد قال مثلًا فى ترجمة عماد الدين الجابرى الحنفى (ت: ٥٨٤ هـ): شيخ الحنفية نعمان الزمان " [١]، وقال فى ترجمة عَبْدِ الجَلِيْلِ المرغينانى الحنفى: " كان من أوعية العلم " [٢].

وأما عن تعصبه للحنابلة فلم يكن الذهبى متعصبًا للحنابلة بالمعنى الذى صوره السبكى، فالرجل كان محدثًا يحب أهل الحديث ويحترمهم، إلا أن هذا لم يمنعه من تناول مساوئ بعضهم.

فقد نُقل عن الإمام ابن خزيمة فى ترجمة الطبرى المؤرخ قوله: " ما أعلم على أديم الأرض أعلم من محمد بن جرير، ولقد ظلمته الحنابلة "، ثم قال الذهبى معقبًا: " كان محمد بن جرير ممن لا تأخذه فى الله لومة لائم، مع عظيم ما يلحقه من الأذى والشناعات من جاهلٍ وحاسدٍ وملحدٍ [٣].

والإنصاف يقول إن الذهبى وغيره ليسوا معصومين، فهم بشر، لكن حاشاه أن يقع فى مثل هذه الزلات، فقد كان من منهجه نقل آراء الموافقين والمخالفين فى المترجم له؛ ليقدم صورة كاملة عنه.

الجهة الثانية: التركيز فى الموافق بذكر المحامد دون المعايب

رسخ فى قلوب هؤلاء العلماء حب مذاهبهم فأخلصوا لها ودافعوا عنها اعتقادًا منهم أنهم بذلك ينصروا الدين، مقلدين بذلك شيوخ مذاهبهم ؛ لأنهم رأوا أنهم يملكون الحق وحدهم دون غيرهم، وما دروا أن ذلك هو التعصب بعينه والظلم بقبحه– لكنهم والحالة هذه لم يتعمدوا كذبًا، ولا كتموا حقًا وهم يعلمون– فراحوا كلما ترجم أحدهم لأهل مذهبه أطال العبارة وذكر المناقب وازدرى المثالب أما إذا ما ترجم للمخالف أخسروا الميزان وانصرفوا سراعًا. لكن كل هذا يغتفر ولا يمنع من

(١) سير أعلام النبلاء ١٧٢/٢١

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٣٢/٢

(٣) سير أعلام النبلاء ٢٧٤/١٤

قبول الجرح والتعديل؛ لأنهم فى النهاية بشر وقل من يسلم من هذه النزغات طالما بعد هذا الأمر عن الكذب وكتمان الحق، أما إذا تعلق الأمر بالكذب وكتمان الحق فلا يقبل الجرح ولا التعديل.

ثانيًا: عَدمُ الخِبرةِ بمدلولاتِ الألفاظِ، والعلم بِالأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّة

١- أما عدم الخبرة بمدلولات الألفاظ، فيقول تاج الدين السبكى: وَمِمَّا يَنْبَغِى أَن يتفقد عِنْد الجرْح أَيْضًا حَال الجَارِح فِى الخِبْرَة بمدلولات الالفَاظ فكثيرا مَا رَأَيْت من يسمع لَفْظَة فيفهمها عَلَى غير وَجهَهَا والخبرة بمدلولات الالفَاظ وَلَا سِيمَا الالفَاظ العُرْفِيَّة الَّتِى تخْتَلف باخْتلَاف عرف النَّاس وَتَكون فِى بعض الأَزْمِنَة مدحًا وَفِى بَعْضهَا ذمًا أَمر شَدِيد لَا يُدْرِكهُ إِلَّا قعيد بِالعلمِ [1].

قلت: ومن الالفَاظ العُرْفِيَّة الَّتِى تخْتَلف باخْتلَاف عُرف النَّاس أيضًا، قولهم:(هو على يدى عدل) فالعراقى كَانَ يَقُولُ فِى قَوْلِ أَبِى حَاتِمٍ: هُوَ عَلَى يَدِى عَدْلٌ: إِنَّهَا مِنْ الفَاظِ التَّوْثِيقِ، وَكَانَ يَنْطِقُ بِهَا هَكَذَا بِكَسْرِ الدَّالِ الأُولَى، بِحَيْثُ تَكُونُ اللَّفْظَةُ لِلْوَاحِدِ، وَبِرَفْعِ اللَّامِ وَتَنْوِينِهَا، قَالَ شَيْخُنَا: كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ ذَلِكَ كَذَلِكَ إِلَى أَنْ ظَهَرَ لِى أَنَّهَا عِنْدَ أَبِى حَاتِمٍ مِنْ الفَاظِ التَّجْرِيحِ، وَذَلِكَ أَنَّ ابْنَهُ قَالَ فِى تَرْجَمَةِ جُبَارَةَ بْنِ المُغَلِّسِ: سَمِعْتُ أَبِى يَقُولُ: هُوَ ضَعِيفُ الحَدِيثِ، ثُمَّ قَالَ: سَالتُ أَبِى عَنْهُ فَقَالَ: هُوَ عَلَى يَدِى عَدْلٌ ... فبَانَ لِى أَنَّهَا كِنَايَةٌ عَنِ الهَالِكِ، وَهُوَ تَضْعِيفٌ شَدِيدٌ. وقصتها: ما نقله ابْن الكَلْبِى قَالَ: جُزْءُ بْنُ سَعْدِ العَشِيرَةِ بْنِ مَالِكٍ مِنْ وَلَدِهِ العَدْلُ، وَكَانَ وَلِى شُرْطَةَ تُبَّعٍ، فَكَانَ تُبَّعٌ إِذَا أَرَادَ قَتْلَ رَجُلٍ دَفَعَهُ إِلَيْهِ، فَمِنْ ذَلِكَ قَالَ النَّاسُ: وُضِعَ عَلَى يَدَى عَدْلٍ، وَمَعْنَاهُ هَلَكَ.

٢- أما عن عدم العلم بِالأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّة: قال السبكى: وَمِمَّا يَنْبَغِى أَن يتفقد أَيْضًا حَاله فِى العلم بِالأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّة فَرب جَاهِل ظن الحَلَال حَرَامًا فجرح بِهِ وَمن هُنَا أوجب الْفُقَهَاء التَّفْسِير ليتوضح الحَال. قلت: ثم ساق السبكى مثالًا على ذلك،

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى ١٩/٢

فقال: وَقَالَ الشَّافِعِي رَضِي اللَّهُ عَنْهُ حضرت بِمصْر رجلا مزكيًا يجرح رجلا فَسئلَ عَن سَببه وألح عَلَيْهِ فَقَالَ رَأَيْته يَبُول قَائِمًا، قِيلَ: وَمَا فِي ذَلِك قَالَ: يرد الرّيح من رشاشه عَلَى يَده وثيابه فَيصَلى فِيهِ، قِيلَ: هَل رَأَيْته قد أَصَابَهُ الرشاش وَصلى قبل أَن يغسل مَا أَصَابَهُ قَالَ لَا وَلَكِن أرَاهُ سيفعل [(١)].

ومثله التعديل، فقد يُعدل المُعدل بما ليس بِمعدل: ومثاله، قول أحمدَ بنِ يونسَ: عبدُ اللهِ العمرى ضعيفٌ. قال: إنّما يضعّفُهُ رافضى مبغِضٌ لآبائِهِ، لو رأيتَ لحيتَهُ، وخِضابَهُ، وهيئتَهُ؛ لعرفتَ أنّهُ ثقةٌ. فاستدلَّ أحمدُ بنُ يونسَ على ثقتِهِ بما ليسَ بحجّة، لأنَّ حُسنَ الهيئةِ يشتركُ فيه العَدْلُ والمجروحُ [(٢)].

قلت: ظهر لنا أن عدم العلم بمدلولات الألفاظ والأحكام الشرعية قد يُعيق عن الوصول إلى التحرى المؤدى إلى الإنصاف نظرًا لبناء الأحكام على ألفاظ مبهمة غير مفسرة وخاصة فى التجريح. لكن العلماء فى مجملهم انتبهوا إلى ذلك، ولذا فقد احتج " البخارى " بجماعةٍ سبق من غيرِه الجرحُ لهم، كَ: عكرمةَ مولى ابن عباس – رضى الله عنهما –، وكإسماعيل بنِ أبى أويس، وعَاصم بن على، وعمرِو بن مرزوق، وغيرهم. واحتج " مسلم " بِـ: سُوَيد بن سعيد، وجماعةٍ اشتهر الطعنُ فيهم، هكذا فعل " أبو داود السجستانى "، وذلك دالٌّ على أنهم ذهبوا إلى أن الجرحَ لا يثبتُ إلا إذا فُسِّرَ سببهُ [(٣)].

ثالثا: الجرح غير البريء (التعنت فى الجرح)

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى ١٩/٢

(٢) شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي) المحقق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م. ٣٣٨/١

(٣) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، لابن الصلاح، ت: د عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) ن: دار المعارف ٢٩١/١

ومن هذا الباب ما قيل فى أمير المؤمنين فى الحديث على ابن المدينى [١] من الجرح المتعنت الذى هو منه بريء، ومن ذلك:

أ) اتهامه بالتلون حسب هوى أهل كل بلد: قَالَ أَحْمَدُ بنُ أَبِى خَيْثَمَةَ سَمِعْتُ ابْنَ مَعِيْنٍ، يَقُوْلُ: كَانَ عَلِى بنُ المَدِيْنِى إِذَا قَدِمَ عَلَيْنَا أَظْهَرَ السُّنَّةَ وَإِذَا ذَهَبَ إِلَى البَصْرَةِ أَظْهَرَ التَّشَيُّعَ.

قال الذهبى فى دَحض هذه الشبهة: كَانَ إِظْهَارُهُ لِمَنَاقِبِ الإِمَامِ عَلِى بِالبَصْرَةِ، لِمَكَانِ أَنَّهُم عُثْمَانِيَّةٌ فِيْهِمُ انْحِرَافٌ عَلَى عَلِيٍّ [٢].

ب) دعوى زيادة ابن المدينى كلمة فى الحديث ليرضى ابن أبى دواد: قِيْلَ لِإِبْرَاهِيْمَ الحَرْبِى: أَكَانَ ابْنُ المَدِيْنِى يُتَّهَمُ؟ قَالَ: لاَ، إِنَّمَا كَانَ إِذَا حَدَّثَ بِحَدِيْثٍ فَزَادَ فِى خَبَرِهِ كَلِمَةً لِيُرضِى بِهَا ابْنَ أَبِى دُوَادَ. فَقِيْلَ لَهُ: أَكَانَ يَتَكَلَّمُ فِى أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ؟ قَالَ: لاَ، إِنَّمَا كَانَ إِذَا رَأَى فِى كِتَابٍ حَدِيْثًا عَنْ أَحْمَدَ قَالَ: اضْرِبْ عَلَى ذَا؛ لِيُرضِى بِهِ ابْنَ أَبِى دُوَادَ. وَكَانَ قَدْ سَمِعَ مِنْ أَحْمَدَ وَكَانَ فِى كِتَابِهِ سَمِعْتُ أَحْمَدَ وَقَالَ أَحْمَدُ وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ [٣].

الرد على هذه الشبهة: أقول: إن صح هذا الخبر فليس فيه تحديد أين تقع هذه الكلمة من المتن ؟ أهى من المدرج فى أول المتن، أم فى آخره، أم بعد الانتهاء من روايته ؟ وهل الكلمة الواحدة ترضى شخصًا ؟ وهل وقعت منه مرة ثم تاب منها فتغتفر له، أم كلما روى حديثًا ساق كلمة ؟ وهل كان لا يروى الأحاديث إلا أمام ابن أبى دؤاد ؟ وإذا كان ذلك كذلك فكيف احتجت جماعة المحدثين بحديثه إلا مسلم وعدوه من حفاظ الإسلام ونقلوا عنه ؟... إلى آخر ذلك من الأسئلة التى تبطل

---

(١) أَبُو الحَسَنِ عَلِى بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ جَعْفَرِ بنِ نَجِيْحِ بنِ بَكْرِ بنِ سَعْدٍ السَّعْدِى مَوْلاَهُمُ البَصْرِى. راجع سير أعلام النبلاء ١٠٤/٩

(٢) الموضع السابق ١٠٧/٩

(٣) الموضع السابق ١١٤/٩

إجابتها هذه التهمة، وعلى فرض صحتها فقد تكون من باب ما قاله إِبْرَاهِيْمُ بنِ الجُنَيْدِ: سَمِعْتُ يَحْيَى بنَ مَعِيْنٍ، وَذُكِرَ عِنْدَهُ عَلِى بنُ المَدِيْنِى، فَحَمَلُوا عَلَيْهِ. فَقُلْتُ: مَا هُوَ عِنْدَ النَّاسِ إِلاَّ مُرتَدٌّ. فَقَالَ: مَا هُوَ بِمُرْتَدٍّ، هُوَ علَى إِسْلاَمِهِ، رَجُلٌ خَافَ، فَقَالَ [(١)].

أضف إلى ذلك قول الذهبى: وقد بدت منه هفوة ثم تاب منها – يقصد محنة خلق القرآن، وقد ثبت أنه قالها خوفًا لا دينًا، وقال فى آخر حياته: من قال القرآن مخلوق فقد كفر . القرآن كلام الله.

وهذا أبو عبد الله البخارى – وناهيك به – قد شحن صحيحه بحديث على بن المدينى، وقال: ما استصغرت نفسى بين يدى أحد إلا بين يدى على بن المدينى، ولو تركت حديث على، وصاحبه محمد، وشيخه عبد الرزاق، وعثمان بن أبى شيبة، ... وثابت البنانى، وجرير بن عبد الحميد، لغلقنا الباب، وانقطع الخطاب، ولماتت الآثار، واستولت الزنادقة، ولخرج الدجال [(٢)].

والإنصاف أن يحمل جميع أئمة الحديث على المحمل الحسن خاصة من ثبتت منهم عدالته. والله أعلم.

ج) ذكر العقيلى على بن المدينى فى الضعفاء، فقال: جنح إلى ابن أبى دؤاد والجهمية وهو فى الحديث مستقيم إن شاء الله [(٣)].

رد الذهبى على العقيلى لذكره على بن المدينى ضمن الضعفاء، فقال:

أَفَمَا لَكَ عَقْلٌ يَا عُقَيْلِيّ، أتدرى فيمن تتكلم ؟ وإنما تبعناك فى ذكر هذا النمط لنذب عنهم ولنزيف ما قيل فيهم، كأنك لا تدرى أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات، بل وأوثق من ثقات كثيرين لم توردهم فى كتابك، فهذا مما لا يرتاب فيه

(١) سير أعلام النبلاء ١١٤/٩

(٢) ميزان الاعتدال ١٤٠/٣ بتصرف.

(٣) ضعفاء العقيلى ص ٢٩٧

محدث، وأنا أشتهى أن تعرفنى من هو الثقة الثبت الذى ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه، بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له، وأكمل لرتبته، وأدل على اعتنائه بعلم الاثر، وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها، اللهم إلا أن يتبين غلطه ووهمه فى الشيء فيعرف ذلك ... [١].

لا ريب أن الباحث غير المدقق إذا وقع على هذه الأخبار عن الأئمة من غير الوقوف على نقضها تسبب فى نشر الأخبار المغلوطة التى تعيق غيره عن الأخذ بجرح هؤلاء وتعديلهم.

رابعًا: كلمات المُعاصر فى حَق المُعاصِر(الأَقْران)

إنها قضية ينبغى التنبه إليها عند الجرح والتعديل لأنها تُعيق الجارح والمعدل من الوصول إلى الإنصاف، إلا أن العلماء وضعوا قاعدة عاصمة من الوقوع فى هذا الأمر، قالها وصدح بها الصحابى الجليل عبد الله بن عباس –رضى الله عنهما– منذ قرون، ومن العلماء ابن عبد البر، والذهبى، وغيرهم. روى ابن عبد البر بسنده عن ابْن عَبَّاس– رَضِى اللَّهُ عَنْهُما– أَنه قَالَ: «اسْتَمِعُوا عِلْمَ العُلَمَاءِ وَلَا تُصَدِّقُوا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ فَوَالَّذِى نَفْسِى بِيَدِهِ لَهُمْ أَشَدُّ تَغَايُرًا مِنَ التُّيُوسِ فِى زُرُوبِهَا» [٢].

قال ابن عبد البر: قَدْ غَلَطَ فِيهِ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَضَلَّتْ فِيهِ نَابِتَةٌ جَاهِلَةٌ لاَ تَدْرِى مَا عَلَيْهَا فِى ذَلِكَ، وَالصَّحِيحُ فِى هَذَا البَابِ أَنَّ مَنَ صَحَّتْ عَدَالَتُهُ وَثَبَتَتْ فِى العِلْمِ إِمَامَتُهُ وَبَانَتْ ثِقَتُهُ وَبِالعِلْمِ عِنَايَتُهُ لَمْ يُلْتَفَتْ فِيهِ إِلَى قَوْلِ أَحَدٍ إِلاَّ أَنْ يَأْتِى فِى جَرْحَتِهِ بِبَيِّنَةٍ عَادِلَةٍ [٣].

---

(١) ميزان الاعتدال فى نقد الرجال، للذهبى ٣/١٤٠

(٢) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، تحقيق: أبى الأشبال الزهيرى، الناشر: دار ابن الجوزى، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م. ٢/١٠٩٠ رقم ٢١٢٣

(٣) الموضع السابق ٣/١٠٩٣

ويقول اللكنوى: قد صَرَّحُوا بِأَن كَلِمَات المعاصر فِى حق المعاصر غير مَقْبُولَة وَهُوَ كَمَا أَشَرنَا إِلَيْهِ مُقَيّد بِمَا إِذا كَانَت بِغَيْر برهَان وَحجَّة وَكَانَت مَبْنِيَّة على التعصب والمنافرة فَإِن لم يكن هَذَا وَلَا هَذَا فَهِى مَقْبُولَة بِلَا شُبْهَة فاحفظه فَإِنَّهُ مِمَّا ينفعك فِى الاولى وَالآخِرَة [1] ... إلخ ذلك من المعوقات المانعة من التحرى والإنصاف.

(١) الرفع والتكميل ٤٣١

الفرع الثانى

معوقات خارجه عن الجارح والمعدل تسبب فيها المُحيط الخارجى

هناك معوقات عامة تسبب فيها المحيط الخارجى تعطل الجارح والمعدل عن إجراء منهج التحرى والإنصاف فى نقد الرواة، ولكنها على خطورتها قد تنبه لها الجهابذة فنبهوا عليها لكن ذلك قد يقع ممن كان غُرًا بالأمور أو فَدْمًا، فكان من الواجب التنبه والتنبيه، وهاك بيان بعضها:

أولًا: الدَّس فى كلام الأئمة وفى كتبهم بما يخالف العقيدة

نالت عملية الدس والتشويه مساحة ليست بالقليلة من تراثنا الإسلامى – خصوصًا السُنَّة المُطَهَّرَة– أخذت تربو عصرًا بعد عصر، فنالت من أقوال الأئمة الحفاظ، ومن كتبهم، ولعلى أفرد هذا الموضوع ببحث مستقل إن شاء الله. وسأتناول هذه النقطة من جانبين:

الجانب الأول: الدَّسُ فى بعض تصانيف الأئمة ومؤلفاتهم:

نقل اللكنوى فى الرفع والتكميل عدة حالات قد ثبت فيها الدَّس، منها:

١– دَس الزَّنَادِقَة تَحت وسَادَة الامام احْمَد بن حَنْبَل عقائد زائفة وَلَوْلَا أن أصحابه يعلمُونَ مِنْهُ صِحَة الِاعْتِقَاد لافتتنوا لما وجدوا.

٢– ودسوا على الامام الغَزالِى فِى الاحياء عدَّة مسَائِل وظفر القَاضِى عِيَاض بنسخة من تِلْكَ النّسخ فامر بإحراقها.

٣– ودسوا على الشَّيْخ مُحى الدّين عدَّة مسَائِل فِى الفتوحات وقفت عَلَيْهَا وتوقفت فَذكرت ذَلِك للشَّيْخ أبى الطَّاهِر المغربى نزيل مَكَّة المشرفة فارج لى نُسْخَة من الفتوحات الَّتِى قابلها على نُسْخَة الشَّيْخ الَّتِى بِخَطِّهِ فِى مَدِينَة قونية فَلم أرى فِيهَا شيء مِمَّا كنت توقفت فِيهِ وحذفته خين اختصرت الفتوحات.

٤– ودسوا عَلى لنا فِى كتابى المُسَمّى بالبحر المورود جملَة من العقائد الزائغة واشاعوها فِى مصر وَمَكَّة ثَلَاث سِنِين وانا برِئ مِنْهَا انْتهى.

قلت: بل دسوا كتبًا كاملة، يقول اللكنوى: دسوا على شيخ الإسلام مجد الدّين الفيروز أبادى صَاحب القَامُوس كتابًا فِي الرَّد على أبى حنيفَة وتكفيره ودفعوه إلى ابْن الخياط اليمنى فأرسل يلوم الشَّيْخ مجد الدّين على ذَلِك فَكتب إليه إن كَانَ هَذَا الكتاب بكفك فأحرقه فإنه افتراء من الأعداء وأنا من أعظم المعتقدين فِي الإمام أبى حنيفَة وَذكرت مناقبه فِي مُجَلد [١].

الجانب الثانى: الدَّس فى كلام الأئمة بقصد إغضابهم، أو تشويههم:

ورد هذا فى حق أبى الزبير المكى [٢] تركه شعبة بن الحجاج لما سمعه يفترى على شخص لأنه أغضبه، قال شعبة: لم يكن فى الدنيا أحب إلى من رجل يقدم فأسأله عن أبى الزبير، فقدمت مكة فسمعت منه، فبينا أنا جالس عنده إذ جاءه رجل فسأله عن مسألة، فرد عليه، فافترى عليه، فقال له: يا أبا الزبير تفترى على رجل مسلم ؟ قال: إنه أغضبني. قلت: ومن يغضبك تفترى عليه ! لا رويت عنك شيئا [٣].

قال المُعلمى اليمانى: والظاهر من حاله، وما ثبت لدى جمهور الأئمة من عدالته أنه تاب عنها فى الوقت وإن كانت إنما جرت على لسانه بدون شعور. ويلوح لى أن بعض أعدائه بل أعداء الدين دسوا إليه ذلك السائل ليرصده، حتى إذا كان شعبة عنده جاء فأغضبه، ابتغاء أن يسبق لسانه بكلمة ينقمها عليه شعبة، وقد كان كذلك. ولكن حيلتهم لم تطفئ نورَ الله فى صدر أبى الزبير، فاعتمده جمهور الأئمة الأعلام، واحتجوا به [٤].

---

(١) راجع فى هذا البند، الرفع والتكميل فى الجرح والتعديل ص ٣٨٢،٣٨٣، بتصرف.

(٢) محمد بن مسلم بن تدرس القرشى الأسدى، أبو الزبير المكى، مولى حكيم بن حزام، (ت:١٢٦) شرح الموقظة ١٣٤.

(٣) شرح الموقظة للذهبى، لمحمود المنياوى ١٣٦

(٤) آثَار الشّيخ العَلّامَة عَبْد الرّحمن بْن يحْيَى المُعَلّمِى اليَمانى، اعتنى به: مجموعة من الباحثين، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ١٤٣٤ هـ ١/٥، ٨١ بتصرف.

ثانيًا: إجبار الأئمة من علماء الحديث وغيرهم بما يوافق هوى المُجبر.

لا يَعزُب عنَّا أن علماء الجرح لم يكونوا يعرفون خوفًا فى نقد الرجال، من الخليفة إلى أقل رجل فى المجتمع لكن قد يتأثر بعضهم بالظروف المجتمعية والسياسية كغيرهم من أفراد المجتمع، وعليه فقد تطرأ ظروف تجعل الجارح والمعدل تحت ضغط القول فى أناس بما يخالف القواعد؛ لعصبية أو عداوة من الحاكم أو من بيده السلطة المَجروح، أو لا أقل من أمرهم بالسكوت عن جرح شخص ما لموالاته وقربه ممن بيده السلطة والحكم.

وسأتناول هذه المسألة من جانبين:

الجانب الأول: الإجبار أو الإكراه على القول بما يوافق هوى المُجبر

اشتدت محنة خلق القرآن بالأمة، فكان ممن تحمل عبئها العلماء، وكان ممن تحمل عبئها الأكبر الإمام أحمد بن حنبل، فلم يصمد فيها سواه أما باقى العلماء فأغلبهم قد أجاب فيها خوفًا أو كرهًا، ومن صمد أمام الفتنة ولم يجب مات تحت التعذيب، وفى سجون المبتدعة مثل: البويطى ومحمد بن نوح، ونعيم بن حماد، وكان صمود الإمام أحمد أعظم فصول هذه المحنة، ولو قدر الله عز وجل ولم يصمد الإمام أحمد فى هذه المحنة لضل خلق كثير، ولربما الأمة كلها.

وقد ذكر ابن حبان : أن المعتصم بن الرشيد أخذ بعد وفاة أخيه المأمون فِي إِجْبَار مَا لَا يحْتَاج إِلَيْهِ، وَضرب أَحْمَد بْن حَنْبَل بالسياط، وَقتل أَحْمَد بْن نصر الخُزَاعِيّ ؛ حَتَّى بَقِي النَّاس فِي تِلْكَ الفِتْنَة ؛ إِلَى أَن مَاتَ المعتصم بسُّر مَنْ رَأَى [(١)]. قلت: وممن أجاب فى المحنة: على بن المدينى، قال الترمذى: كان ابن المدينى قد امتحن فى

(١) الثقات، لابن حبان، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ= ١٩٧٣،٢/٣٢٩

محنة خلق القرآن، فأجاب مكرهًا [١]، وكذا عبد الملك بن عبد العزيز أبو نصر التمار كان ممن امتحن فى خلق القرآن، فأجاب وخاف [٢] وغيرهم .

الجانب الثانى: إجبار الجارح والمعدل على السكوت عن الراوى جرحًا وتعديلًا لهوى المُجبر

قال أبو العباس الإشبيلى فى معرض حديثه عن القراءة على الشيخ: إن سكت ولم يُقر ولم ينكر وهو مصغ إلى إخبار القارئ له، غير غافل عنه، وليس ثمّ ما يوجب سكوتًا، من إكراه أو غفلة أو نعاس [٣] .

وهنا جعل سكوت الشيخ عن الإقرار حالة القراءة بأن المقروء عليه هو حديثه، وكان السكوت نتيجة الإكراه فلا يعمل به. بعد هذا العرض تبين لنا أن العلماء هم صمام أمان هذه الأمة ضد الرياح التى عصفت بها من الأهواء والانحراف العقدى والفكرى، فمنهم من ثبت وعصم الله به الأمة كأحمد بن حنبل حتى قال ابن المدينى: أعزَّ الله الدين بالصِّدِّيق يوم الردة، وبأحمد بن حنبل يوم المحنة [٤]، ومنهم من أجاب خوفًا لا دينًا، ومن رفض منهم مات تحت التعذيب.

إلى أخر ذلك من المعوقات العامة التى تعطل منهج التحرى والإنصاف فى نقد الرواة.

---

(١) شرح علل الترمذى، لابن رجب الحنبلى، ت: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، ط: الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م. ٤٨٧/١

(٢) ميزان الاعتدال ٦٥٨/٢

(٣) الغرامية فى مصطلح الحديث، لأحمد الإشبيلى، الناشر: دار المآثر، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م. ٤٩/١

(٤) العواصم والقواصم فى الذب عن سنة أبى القاسم، لابن الوزير القاسمى، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م. ٢٨٨/٤

الخاتمة

وتشتمل: أهم النتائج، والتوصيات.

بعد هذه الرحلة الجاهدة الممتعة التى قدمت فيها فكرتى (مَنْهج التَّحرى والإنْصَاف عِند أَئِمة الجَرح والتَّعدِيل فى نَقْد الرُّوَاة) والتى حاولت من خلالها أن أركز على إظهار أن منهج التحرى والإنصاف لدى علماء الجرح والتعديل فى نقد الرواة منهج علمى رصين قام على قواعد حاكمة تكفل للجارح والمعدل تطبيق المنهج بآلياته العلمية السلمية.

أضف إلى ذلك محاولة استجلاء الضوابط التى تضمن تحقق العدل والإنصاف، وتحديد المعوقات المانعة من تحقيق منهج العدل والأنصاف خاصة كانت أو عامة. بذلت فيه عَصرة جهدى ولا أستطيع ادعاء الكمال، فإن وفقت فمن الله، وإن أخطأت فقد نلت شرف المحاولة والتعلم آملًا من الله تعالى أن ينال القبول.

أولًا: النتائج

١- منهج الانْصاف والتَّحرى عند علماء الجرح والتعديل بلغ الغاية فى الكمال، فهو مثال للاحتذاء والتطبيق

٢- علماء الجرح والتعديل يتمتعون بالصدق والعدل والإنصاف، والتحرى، لكننا لا ندعى لهم العصمة.

٣- لم يجتمع اثنان من أئمة هذا العلم على توثيق ضعيف، ولا تضعيف ثقة.

٤- لم يدخل أحد من أئمة الجرح أحدًا من الصحابة فى دائرة الجرح سواء من لابس الفتن أم لا؛ لأنهم متفقون على أن الصحابة كلهم عدول.

٥- لم يحابوا أحدًا ولو كانوا :آبائهم، أو أبنائهم، أو إخوانهم، أو أصهارهم، أو مشايخهم.

٦- لم يمنع الخلاف المذهبى قبول رواية الراوي.

٧- خطورة المعوقات التى تعطل عمل الجارح والمعدل.

٨- علماء الجرح والتعديل قاموا بهذا العمل حسبة لله تعالى ونصرة للدين.

٩- منهج الإنصاف والتحرى لا يقوم به إلا الجهابذة الأثبات الثقات.

ثانيًا: التوصيات

١– ضرورة تواصل الجهود استكمالًا لهذا العمل وغيره.

٢– أوصى بإظهار هذا الجانب المشرق من علم الجرح والتعديل.

٣– ضرورة تنشئة طلبة العلم على نبذ التعصب واحترام الأئمة المخالف قبل الموافق.

٤– أوصى بإدراج هذه المادة (منهج التحرى والإنصاف) ضمن المناهج الدراسية لتربية الجيل على مراعاة العدل الإنصاف.

والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات.

أهم الكتب والمراجع

– القرآن الكريم.

– الإصابة فى تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلانى، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض

– ترتيب المدارك وتقريب المسالك، للقاضى عياض، عبد القادر الصحراوى، ١٩٦٦ – ١٩٧٠ م. الناشر: مطبعة فضالة – المحمدية، المغرب، الطبعة الأولى.

– آثَار الشّيخ العَلّامَة عَبْد الرّحمن بْن يحْيَى المُعَلّمِى اليَمانى، اعتنى به: مجموعة من الباحثين، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٣٤ هـ

– تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين، ت: عبد الرحيم القشقرى،ط:الأولى، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

– تاريخ الإسلام للذهبى،ت: الدكتور بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامى،ط:١، ٢٠٠٣م.

– تاريخ دمشق، لابن عساكر، ت: عمرو بن غرامة، ن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،: ١٤١٥ هـ

– تدريب الراوى شرح تقريب النواوى للسيوطى، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط : ١، ١٤١٧ هـ

– تذكرة الحفاظ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨ م.

– ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضى عِياض (ت:٥٤٤) الناشر: مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، الطبعة الأولى.

– تفسير غريب ما فى الصحيحين البخارى ومسلم، لمحمد بن فتوح الحَميدى، ت: الدكتورة: زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، الناشر: مكتبة السنة – القاهرة – مصر، الطبعة الأولى ١٤١٥ – ١٩٩٥م.

– التنكيل بما فى تأنيب الكوثرى من الأباطيل، الناشر: المكتب الإسلامى، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ .

– التنكيل بما فى تأنيب الكوثرى من الأباطيل، مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألبانى – زهير الشاويش – عبد الرزاق حمزة، الناشر: المكتب الإسلامى، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م.

– تهذيب التهذيب ٥/١، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى ١٣٢٦هـ.

– الثقات، لابن حبان، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ.

– الثقات، لابن حبان، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ

– جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، تحقيق: أبى الأشبال الزهيرى، الناشر: دار ابن الجوزى، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م.

– الجرح والتعديل، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربى – بيروت، الطبعة الأولى ١٢٧١ هـ ١٩٥٢م.

– الخَيراتُ الحسان فى مناقب الإمام الأعظم أبى حنيفة النعمان، لابن حجر الهيتمى المكى، الناشر: دار الهدى والرشاد للنشر والتوزيع–سوريا، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.

– الرفع والتكميل فى الجرح والتعديل، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط : ٣ / ١٤٠٧هـ

– الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبى (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد، الموصلى، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

– زاد المعاد فى هدى خير العباد، لابن القيم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة:٢٧،، ١٤١٥هـ /١٩٩٤م.

– سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبى (المتوفى: ٧٤٨هـ) الناشر: دار الحديث القاهرة، ط : ١٤٢٧هـ.

– شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي) المحقق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م.

– شرح الموقظة للذهبى، لمحمود المنياوى، الناشر: المكتبة الشاملة، مصر، الطبعة الأولى ١٤٣٢ هـ .

– شرح علل الترمذى، لابن رجب الحنبلى، ت: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، ط : الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

– صحيح البخارى، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، ط : الأولى، ١٤٢٢هـ.

– صحيح مسلم بن الحجاج القشيرى، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقى الناشر: دار إحياء التراث العربى – بيروت.

– طبقات الشافعية، المحقق: د. محمود الطناحى د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع،ط :٢، ١٤١٣هـ،.

– العواصم والقواصم فى الذب عن سنة أبى القاسم، لابن الوزير القاسمى، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م.

– الغرامية فى مصطلح الحديث، لأحمد الإشبيلى، الناشر: دار المآثر، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.

– الغريبين فى القرآن والحديث، لأبى عبيد أحمد الهروى (المتوفى ٤٠١ هـ) ت: أحمد فريد المزيدى، مكتبة نزار مصطفى الباز – السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م.

– الغيث الهامع شرح جمع الجوامع للسبكى، شرح: زين الدين لعراقى، المحقق: محمد تامر حجازى، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.

– الفتاوى الكبرى لابن تيمية، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م.

– فتح البارى شرح صحيح البخارى، لابن حجر، الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي.

– فتح المُغيث بشرح ألفية الحديث للعراقى، المؤلف: شمس الدين السخاوى، المحقق: على حسين على، الناشر: مكتبة السنة – مصر الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .

– كتاب الولاة وكتاب القضاة للكندى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٣ م.

– الكفاية فى علم الرواية، للخطيب البغدادى، المحقق: أبو عبدالله السورقى، إبراهيم حمدى المدنى، الناشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة.

– لسان الميزان لابن حجر العسقلانى المحقق: دائرة المعرف النظامية – الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمى للمطبوعات بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ /١٩٧١م.

– المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبان، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعى – حلب، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ

– المختصر فى علم الأثر (مطبوع ضمن كتاب: رسالتان فى المصطلح) لمحمد الكافِيَجى (المتوفى: ٨٧٩هـ)

– معجم الفروق اللغوية، لأبى هلال العسكرى (ت:٣٩٥) الناشر: مؤسسة النشر الإسلامى التابعة لجماعة المدرسين بـ «قم»، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

– معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عمر، وآخرين، الناشر: عالم الكتب،ط : الأولى، ١٤٢٩هـ.

– معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، الناشر: مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربى بيروت.

– مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

– مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، لابن الصلاح، ت: د عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)،ن: دار المعارف.

– من تُكُلِّمَ فيه وهو موثق أو صالح الحديث للذهبى، استرشادًا من مقدمة المحقق: د. .سليمان الرحيلى، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

– مناقب الإمام أبى حنيفة وصاحبيه، للذهبى، عنى بتحقيقه والتعليق عليه: محمد زاهد الكوثرى، أبو الوفاء الأفغانى، الناشر: لجنة إحياء المعارف النعمانية، حيدر آباد الدكن بالهند، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ

– مناقب الشافعى للبيهقى، لأحمد بن الحسين البيهقى (٣٨٤ – ٤٥٨ هـ) المحقق: السيد أحمد صقر، الناشر: مكتبة دار التراث بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٠ هـ – ١٩٧٠ م.

– المنتقى شرح الموطأ، لأبى الوليد الباجى، الناشر: مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر، ط : الأولى ١٣٣٢ هـ

– المؤتَلِف والمختَلِف، لعلى بن عمر الدار قطنى، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامى – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

– الوسيط فى علوم ومصطلح الحديث. المؤلف: محمد أبو شُهبة (ت: ١٤٠٣هـ) الناشر: دار الفكر العربي.

– لسان العرب لابن منظور، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة – ١٤١٤ هـ